PROVISIONAL
A/35/PV.69
26 November 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثـــون

الجمعية العامـة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والســـتين

المعقودة بالمقر ، في نيويـــورك
يوم الاربعاء ، ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيـس : السيد فون فيشـمار (جمهورية المانيا الاتحادية)

ثـم : السيد ماشـينجيدز (زمبابوى)
(نائب الرئيس)

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [١١٦] : (تابع)
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

مواصلة نظر البند ١١٦ من جدول الأعمال

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : مشروع قرار (A/35/L.12)

السيد دودلن (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : في بداية هذا العام ، فان أغلبية ساحقة من هذه الجمعية قد أدانت ذلك الانتهاك الخطير للسلم الدولي الذى اقترفه الاتحاد السوفياتي عن طريق تدخله المسلح في افغانستان . ولقد أكد هذا القرار من جديد المبدأ الأساسي المتعلق باحترام سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأعضاء هذه المنظمة ، كما انه دعا الى الانسحاب الفورى وغير المشروط والتام للقوات الأجنبية من افغانستان . ومما يبعث على عميق الأسف بالنسبة الى كندا ، انه بعد مرور أكثر من تسعة أشهر من هذا التنديد بالعدوان من جانب الدول الأعضاء في هذا المحفل ضد أحد أعضائه ، فان الوجود العسكرى السوفياتي في أفغانستان لا يزال مستمرا ، مع ما جلبه معه من معاناة .

ان أعمال الاتحاد السوفياتي وأصدقائه في كابول على مدى الشهور التسعة الماضية ، يبدو أنها تتنافى مع تلك الحجج التي ساقوها تبريرا لتدخلهم العسكرى . ان ما يطلق عليه ، الكتائب العسكرية المحدودة التي أدخلوها بناء على طلب الزعيم الأفغاني لانقاذ افغانستان من العدوان الخارجي ، يمكن أن نجدها الآن بوضوح ستارا لتدخل كبير مباشر على مدى طويل . لقد مات ذلك الزعيم الذى قيل انه بناء على طلبه قد قاموا بذلك ، كما ان المئات من مؤيديه قد أبعدوا عن الحكومة ، وفي حالات كثيرة فلقد لقي هؤلاء مصير زعيمهم .

ان مستوى التدخل العسكرى السوفياتي رغم الاعلان السابق هذا العام بانسحاب جزئي ، لم يخفض بل ان عدد القوات السوفياتية — في الواقع — في افغانستان قد بلغ الآن ما يقرب من مائة ألف جندى . ان الحكومة في كابول التي كان من المفروض أن تقاوم العدوان الخارجي بمساعدة القوات السوفياتية ، تجد نفسها الآن تدار في كثير من المناصب الرئيسية من جانب ما يطلق عليهم " المستشارون" من الاتحاد السوفياتي . والواقع ان ادارة الحكومة الافغانية قد سيطر عليها الاتحاد السوفياتي وعملاؤه مباشرة أو بطريق غير مباشر .

Digitized by UNOG Library

ولا تزال الحقائق كما هي اليوم حيث كانت منذ بداية الغزو السوفياتي ؛ أى أن القوات السوفياتية لا تدافع عن افغانستان ضد أى شيء . ان السوفيات هم أنفسهم المعتدون . وبمرور الوقت فان الأهوال التي يتعرض لها شعب افغانستان نتيجة لهذا العدوان ، تتزايد .

ومن الدلائل الكبيرة على الرفض التام للوجود السوفياتي وللحكومة التي نصّبها السوفيات في كابول ، تلك المقاومة الملهمة للشعب الأفغاني نتيجة لاحتلال جيش أجنبي . وفي الظروف التي يسودها الحرمان والأخطار الكبيرة ، فان الأفغان يواصلون نضالهم . وبينما لا نعلم مدى النطاق الكامل للقتال ، فمن الواضح عن طريق استخدام المعدات العسكرية الحديثة أن أعدادا كبيرة من المدنيين قد لقيت حتفها ، وخربت القرى كما ان الاقتصاد قد تعرّض لاضطراب بشكل ميئوس منه .

وهناك بُعد آخر للمأساة يتمثل في مشهد هروب مئات الآلاف من اللاجئين الى المنفى . ان هذا الشعب في معظمه من الناس البسطاء الذين يمتلكون القليل من المزايا المادية . ومع ذلك ، فانهم يرغبون في الحياة وفقا لنظامهم الحكومي والسياسي والاجتماعي الخاص بهم ، وأن يمارسوا شعائر دينهم دون أى تدخل . ان الموقف الراهن لهذا الشعب ، الذى يتجمع في معسكرات اللاجئين ويحرم من وسائل الحياة ، هو تذكرة بطبيعة القمع الذى يمارسه النظام الذى يؤازره السوفيات ، في كابول .

ويجب أن نعترف بأن معاناة شعب افغانستان ، تشكل تذكرة كئيبة لكل أولئك الذين يعيشون تحت لواء القوة السوفياتية . ولقد كشف غزو افغانستان عن أن الزعامة السوفياتية مستعدة لزيادة قوتها العسكرية للتدخل في دولة مجاورة ، ولا يمكن لهذا الغزو الا أن يكون كذلك . ان الدول المستقلة التي تحيل بهذا البلد الضخم ، تشعر شعورا له ما يبرره بالخوف . وكيف يمكن لها أن تواجه المستقبل بثقة ، عندما تجد دولة قوية تحتفظ لنفسها بالحق في اخضاع جيرانها بمحض مشيئتها . ويجب علينا أن نعمل معا من أجل أن نضمن احترام ميثاق الأمم المتحدة مستقبلا ، فيما يتعلق باهتمامه بحماية حقوق الدول الصغيرة .

ان الآثار المترتبة على تدخل السوفيات بالنسبة الى شعب افغانستان والأخطار التي تهدد بلدان المنطقة ، جلية وواضحة ومن بينها ، ذلك الضرر الذى لحق بمصالح المجتمع الدولي ككل . ان ذلك الثمن الباهظ الذى دفع في خلق هذا الجو من التوتر وعدم الثقة ، قد أصاب

Digitized by UNOG Library

العلاقات بين الشرق والغرب . وتعتقد كندا بالنسبة الى السلام والأمن في العالم ، أنه من الأهمية بمكان ألا نتخلى عن عملية الانفراج . ومع ذلك فان رفض الاتحاد السوفياتي تغيير مساره في افغانستان ، له أثر سلبي على عملية الانفراج . وبوجه خاص فان احتمالات التنفيذ المبكر لتدابير الحد من الأسلحة التي يرغب فيها أعضاء الأمم المتحدة ، قد أصيبت للأسف الشديد بنكسة خطيرة . ولقد اضطرت البلدان الغربية الى البحث من جديد في المفاهيم الخاصة بالانفراج ازاء خلفية تلك الأعمال التي جرت في افغانستان ، وأن تسأل نفسها الى أى حد يمكن للانفراج أن يكون التزاما حقيقيا من جانب الاتحاد السوفياتي . ان مشروع القرار المطروح علينا يوضح الموقف ، ويدعو الاتحاد السوفياتي الى اجراء المفاوضات بدلا من الضغط في معالجة الموقف في افغانستان .

ولقد برر الاتحاد السوفياتي عمله على أساس أمن افغانستان وأمن الاتحاد السوفياتي ذاته ، ومن المؤكد انه لا افغانستان ولا الاتحاد السوفياتي كان يواجه أخطارا فعلية ضد أمنه . وكان من الممكن أن يعالج ذلك عن طريق الأجهزة الدولية القائمة التي تكوّن هذه المنظمة فيها جزءا حيويا . ان القرار المطروح علينا يتيح حلا عادلا ، حيث انه في أحكامه يشمل اقتراحا بتعيين مندوب خاص من قبل الأمين العام يمهد الطريق للاتحاد السوفياتي لكي يثبت حسن نيته ، وأن يحل المفاوضات محل القمع في التعامل مع افغانستان .

وحتى الآن فان من النواحي التي تثير القلق البالغ للتطورات المأساوية في افغانستان ،عدم الاستجابة التامة الواضحة من جانب الاتحاد السوفياتي للجهود الدولية التي ترمي مباشرة الى تحقيق حل عادل لهذه الأزمة . ولم يكن القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الثاني / يناير الماضي قد تم تجاهله فقط كما لو أن المجتمع الدولي لم يصدر حكمه في الموقف ، بل ان الاتحاد السوفياتي قد أغفل الجهود المتضافرة للشعوب الاسلامية من أجل وضع حل مشرّف للمشكلة يمكن أن يحمي مصالح أصدقائه الأفغان ، وأن يدعم حقوق الدول الصغيرة .وفضلا عن ذلك ، فان كثيرا من بلدان عدم الانحياز — فرادى وجماعات — قد حاولت أن تقنع الاتحاد السوفياتي بأن أعماله في افغانستان غير مقبولة . ولقد رحبت كندا بجهود المؤتمر الاسلامي في السعي من أجل حل سياسي كما انها تؤيد الاعراب عن القلق الدولي ازاء انتهاك سيادة افغانستان وعدم انحيازها . ومن جانبها فان كثيرا من البلدان الغربية بما فيها كندا ، قد اتخذت تدابير محددة في محاولة منها لتوضيح مدى رد فعلها ازاء الغزو السوفياتي .

Digitized by UNOG Library

وعلى مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، فان هذه الجمعية قد نهضت بدور حيـوى في اسدال ستار على عهد الاستعمار . ان أحد الأسباب التي مكنتها من ذلك ، هو أن الـــدول المستعمرة كانت قد استجابت الى تيار التاريخ ، والى صوت الرأى العام العالمي . ومما يثير الجـزع بصفة خاصة ، أن نلاحظ ان الزعامة السوفياتية التي أيدت تصفية الاستعمار قد أغفلت كلا من التاريخ والرأى العام العالمي بينما تحاول سحق المقاومة وتزهو بغزو شعب مستقل وتعيده الـى حالـــة الاستعمـار .

Digitized by UNOG Library

وختاما ، أود أن أوجه نداء الى الوفد السوفياتي . انه ينبغي أن يمعنوا التفكير في الآثار المترتبة على رفض قبول مشروع قرار هدفه الوحيد هو تأكيد حق الشعب الافغاني في ادارة شؤونه دون أى تدخل خارجي . ان مشروع القرار قد صيغ في عبارات معقولة الى حد أنه يبدو من الصعب علينا أن نفهم لماذا ترفض أية دولة تلتزم حقيقة بحرية واستقلال الدول الصغيرة ، تأييد مشروع هذا القرار . ان كندا كانت تفضل أن تتمشى الصياغة بصورة أوثق مع عبارات القرار الأصلي الذى اعتمدته هذه الجمعية ، ولكننا نتفهم الدافع الذى حدا بمقدمي مشروع القرار الى بذل كل جهد لصياغة مقترحات تحظى بالقبول الكبير . ولهذا السبب ، فان وفد كندا يؤيد مشروع هذا القرار ويأمل في أن يحظى بتأييد جماعي من الدول في هذه الجمعية . ونحن نأخذ علما خاصا باشارته الى الحاجة الى الحفاظ على السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وطابع عدم الانحياز لأفغانستان ، ونؤيد كذلك الاهتمام الموجه الى مأساة اللاجئين . ونأمل كثيرا في أن الاقتراح الخاص بأن يعين الأمين العام ممثلا خاصا للعمل على التوصل الى حل سياسي ، سوف يفضي الى تقدم فعلي . وأخيرا ، فاننا نأمل في أن اعتماد مشروع هذا القرار ، سوف يؤدى الى شعور الاتحاد السوفياتي بمسؤوليته كدولة قوية وعظمى ، فيمعن التفكير مرة اخرى ويسمح لشعب افغانستان بأن يقرر مصيره ، وبذلك يعكس الخطى التي خطاها الى الخلف لاعادة اقامة الاستعمار في الوقت الذى يتقلص فيه الاستعمار من فوق وجه الأرض .

السيد ماك هنرى (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أقل من عام ، صدم ضمير العالم بالأحداث البشعة التي وقعت في افغانستان : غزو هائل من جانب القوات المسلحة السوفياتية ، الاطاحة بنظام أمين ومقتل زعمائه ، بدء حملة من العنف والارهاب ضد الشعب الافغاني من قبل القوات السوفياتية وعملائها من الأفغان .

وليس هناك شيء جديد في استخدام الاتحاد السوفياتي للقوة ، للحفاظ على سيطرته على الدول الاخرى . ان النمط الذى وضع في ١٩٥٣ عندما قضت القوات السوفياتية على تمرد العمال في المانيا الشرقية ، قد تكرر في ١٩٥٦ في القمع الدموى للثورة الهنغارية وفي ١٩٦٨ عند تدمير التجربة الليبرالية التشيكوسلوفاكية . واليوم في ١٩٨٠ ، فقد تجاوز الاتحاد السوفياتي اوروبا الشرقية ليعتدى على استقلال دولة غير منحازة ومسلمة ، دولة تعتز كل الاعتزاز بثقافتها ودينها .

Digitized by UNOG Library

ان هجوم الاتحاد السوفياتي ومطلبه الخبيث بأن تعترف الدول التي تتعامل معه بواقع الاحتلال العسكري ، هما انتهاكان صارخان لأهم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تقول بأنه: يجب على أية دولة ألا تستخدم القوة ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الاخرى، ويجب أن تسوى كل دولة نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية، وان جميع الدول يجب أن تحترم مبدأ حق تقرير المصير، وأن جميع الحكومات يجب أن تحترم حقوق الانسان .

ان التدخل والاحتلال السوفياتي كانا ولا يزالان حتى اليوم يمثلان تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في منطقة هامة واستراتيجية من العالم .

ولقد كان رد فعل الأمم المتحدة سريعا بالنسبة لأزمة افغانستان ، وانضممنا لتأييد مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو الاتحاد السوفياتي الى الانسحاب ، ولولا حق النقض الذى استخدمه الاتحاد السوفياتي لاعتمد مشروع القرار . وكنتيجة لذلك فان أغلبية ساحقة من الأعضاء في هذه الجمعية قد اعتمدت بسرعة قرارا في دورة استثنائية طارئة في الرابع عشر من كانون الثاني /يناير، يطالب بالانسحاب الفورى للقوات الأجنبية واعادة حرية وسيادة شعب افغانستان . ومنذ ذلك الوقت ، فان الغزو والاحتلال قد أدانتهما جميع المحافل الدولية الكبرى تقريبا بما في ذلك مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي في ٢٩ كانون الثاني /يناير، ومرة اخرى في ٢١ أيار/مايو ، وهيئة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في ١٤ شباط/فبراير، ووزراء خارجية الاتحاد الاوروبي ، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا في ٧ آذار/مارس ، والاتحاد البرلماني الدول في ١٢ نيسان/ابريل ومرة اخرى في ٢٤ أيلول/سبتمبر .

ورغم هذه النداءات الملحة ، فلقد تعمقت الأزمة في افغانستان وتجاهل الاتحاد السوفياتي قرار ١٤ كانون الثاني /يناير، وواصل وكثف من سياسة التدخل العسكرى والاحتلال في تجاهل كامل للرأى العام العالمي .

وفي مواجهة مطلب هذه الجمعية بانسحاب القوات السوفياتية ، زادت موسكو قواتها التي تصفها بأنها " قوة محدودة " من ٥٠ ألف رجل في كانون الثاني /يناير الى ٠٠٠ ٨٥ رجل اليوم. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٠ جندى يتجمعون على الحدود مع الاتحاد السوفياتي .

Digitized by UNOG Library

وتحديا لنداء الجمعية باعادة السيادة وحق تقرير المصير الى افغانستان ، فقد عمد الاتحاد السوفياتي الى تشديد قبضته السياسية والعسكرية على ذلك البلد ، وذلك عبر نظام يعتمد تماما على القوة السوفياتية المسلحة لبقائه . وينبغي أن يكون واضحا للجميع ، أن هذا النظام لا يمثل ولا يمكن أن يمثل شعب افغانستان . وانتهاكا لنداء الجمعية بالامتناع عن القسر وبضبط النفس ، فان الاتحاد السوفياتي وعملاءه من الأفغان أطلقوا حملة وحشية من العنف والارهاب في محاولة لاخضاع الشعب الأفغاني .

ولكن الاتحاد السوفياتي ، قد أخفق في تحقيق هدفه الرهيب في افغانستان . لقد قاوم الشعب الأفغاني في نضال من أجل التحرر الوطني ، ورغم جميع الفرق السوفياتية وأسلحتها المتقدمة ووسائلها الوحشية بما في ذلك الاعتقالات والسجن التعسفي ، فان الاتحاد السوفياتي فشل في القضاء على هذا النضال . ولقد فشلت القوات السوفياتية تماما في تهدئة الموقف في أنحاء البلاد . انها تقتصر في وجودها على المدن الكبيرة والصغيرة وهي معسكرات مسلحة في الواقع . وحتى هناك ، فان هجمات رجال حرب العصابات على الموظفين السوفيات والاضرابات والمظاهرات ضد الغازي ، تعد من الامور العادية .

ان نضال شعب افغانستان لاستعادة حريته واستقلاله ، يعتبر الهاما للذين يعارضون الطغيان . ولكن تكلفة نضاله كانت عالية . وحتى اليوم ، ونحن مجتمعون ، فان مزيدا من المقاتلين الأفغان من أجل الحرية يموتون وتترك حقول وقرى خالية نتيجة لاستخدام الاتحاد السوفياتي لاسلوب الارهاب لفرض السلام السوفياتي . ان مأساته قد تكشفت في بلد اتبع منذ استقلاله في ١٩٢١ سياسة للحياد وعدم الانحياز .

ورغم التغطية من قبل الرقابة السوفياتية ، فان وقائع العدوان في افغانستان تتحدث عن نفسها . ان الاتحاد السوفياتي مدين في نظر العالم أجمع ، ومع ذلك فهو يصر على استمرار محاولة تغطية عدوانه بالقاء اللوم على الآخرين .

Digitized by UNOG Library

ان موسكو تدعي أنها تدخلت في أفغانستان بناء على طلب نظام سابق وذلك لمواجهة تهديد خارجي غير محدد موجه الى هذا البلد . وهو بالطبع نفس النظام الذى أغتيل زعيمه عندما قامت القوات السوفياتية بالهجوم واخضاع الدولة الأفغانية في ٢٩ من كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . وفي بيان ١٤ من ايار/مايو الذى أصدرته سلطات كابول التي يسيطر عليها السوفيات قالت موسكو ان السلام يمكن أن يعود فقط عن طريق اتفاقات فيما بين نظام كابول وبين جارتيه باكستان وايران ، تقبل بموجبه هاتان الدولتان ودول أخرى الاحتلال العسكرى غير الشرعي لأفغانستان وتضمن نهاية المقاومة الأفغانية . وبالرغم من استمرار السوفيات في تأييد هذه المقترحات فانهم لم يظهروا أى اهتمام بمبادرة المؤتمر الاسلامي أو بأية اقتراحات أخرى لارساء تسوية سياسية عادلة تعيد الى أفغانستان الحرية والاستقلال الحقيقيين .

ان ادعاء موسكو بوجود تهديد خارجي على أفغانستان يبرر غزوها وادعاءها بأن حكومة مستقلة قد طلبت مساعدتها غير مقبولين . وبالاضافة الى ذلك أود أن أبرز أن اتهامات ممثل الاتحاد السوفياتي واتهامات السيد دوست أثناء هذه المناقشة بأن المقاومة الأفغانية تعتمد على الولايات المتحدة ودول أخرى هي اختلافات خبيثة لا تستحق أى تعليق . ان العالم يعرف أن الاتحاد السوفياتي قد غزا أفغانستان وأنه قد فعل ذلك للقضاء على تمرد اسلامي أصيل ناضل لزمن طويل ضد نظام غير شعبي . ان العالم كذلك يعرف أن حركة المقاومة هذه هي تعبير عن وطنية قوية لدى الشعب الأفغاني، ونظام كابول ليس قصة خيالية ابتدعتها موسكو وسوّقتها قوة الأسلحة السوفياتية .

ان التهديد الحقيقي الواقع على أفغانستان هو وجود ٨٥ ألف جندى سوفياتي غزوا واحتلوا بشكل غير شرعي ذلك البلد في انتهاك صارخ للقانون الدولي . ان الاتحاد السوفياتي قد أصبح في نزاع مع الشعب الأفغاني ، وتكلفة هذا النزاع تتزايد ليس بالنسبة للشعب الأفغاني فحسب بل وبالنسبة للآخرين كذلك . ان التكلفة عالية بالنسبة للاتحاد السوفياتي فهناك الادانة الدولية ، والعزلة المتزايدة وعبء حرب تبدو لا نهاية لها . وبالنسبة للدول الأخرى في جنوب غربي آسيا فان أمنها ورفاهيتها يتعرضان للخطر نتيجة لبقاء القوات السوفياتية في أفغانستان . ان استخدام الاتحاد السوفياتي للقوة ضد دولة غير منحازة مجاورة تربطها به اتفاقية صداقة يعني أن أى دولة في المنطقة أمنها معرّض للخطر .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك فان ارادة المقاومة لدى الأفغان أسطورية . وفي الأزمنة المضطربة لعام ١٩٤١ فان المجلس الوطني الكبير أو لوا جيرجا اجتمع ليعيد تأكيد حياد أفغانستان واعتمد المجلس هذه الكلمات في قراره بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ حيث قال :

" ان الأمة الأفغانية لم تكن في أى وقت ولن تكون أبدا خاضعة لأية حكومة أجنبية . لقد كانت الأمة حرة دائما وستظل حرة في المستقبل ، وستحافظ على وجودها المستقل ، وبعون الله فان شعب أفغانستان مستعد بالاجماع للحياة حياة شرف ، وذلك عن طريق الدفاع عن حقوقه بكل قواه المادية والروحية حتى لو تطلّب الأمر اراقة آخر قطرة من دمائه " .

ان هذه الكلمات تدوى في أسماعنا اليوم ونحن نشهد نفس المقاومة العنيدة دفاعا عن الشرف ودفاعا عن الحقوق الوطنية .

ويقع على أعضاء الأمم المتحدة التزام بالعثور على حل لهذا المأزق بما يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان مشروع القرار الذى ننظر فيه الآن يوفر منهجا بنّاء . ومع ذلك فان بعض الوفود قد حاولت أن تصف تأييد هذا القرار بأنه عمل غير ودى . ان العمل غير الودى الحقيقي كان هو غزو أفغانستان . ان هذا القرار يستحق تأييد كل عضو في هذه المنظمة . ويتضمن هذا القرار ثلاثة عناصر أساسية لأى حل ، والولايات المتحدة ملتزمة تماما بها وهي : الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من أفغانستان ؛ حق الأفغان في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحاجة الى حل سلمي للمشكلة يقوم على أساس السيادة والسلامة الاقليمية لأفغانستان وطابعها غير المنحاز .

كذلك يتناول مشروع القرار مأساة اللاجئين الأفغان بنداء بالاستمرار في تقديم المساعدة لاغاثتهم ، وبارساء حل يسمح لهم بالعودة الى ديارهم . ان تدفق اللاجئين الذى يصل الى ٢ر١ مليون في باكستان ، وعدة مئات من الآلاف في أماكن أخرى ، انما يمثل عشر سكان أفغانستان . ان نزوحهم هو دليل مأساوى آخر على التمرد والمعاناة اللذين أدى اليهما الغزو السوفياتي .

وأخيرا فان مشروع القرار يذهب خطوة أخرى أبعد من قرار ١٤ من كانون الثاني/يناير بالتعبير بوضوح عن رغبته بأن يعين الأمين العام ممثلا خاصا بهدف العمل على الوصول الى حل سياسي بما يتفق وأحكام هذا القرار .

Digitized by UNOG Library

وفي الماضي لم يبد الاتحاد السوفياتي أية رغبة في مناقشة تسوية سلمية الا على أساس صيغه هو ، التي تتجاهل الحاجة الى الانسحاب السريع للقوات السوفياتية . ان مثل هذه الصيغ التي تهدف أساسا الى الحفاظ على نظام كابول الحالي ليست حلا لمحنة أفغانستان . انها لا توفر السلام أو الحرية لشعب أفغانستان ، ولا هي توفر أية فرصة للوفاء بمصالح الأمن في المنطقة ذات الصلة ، أو للوفاء بمصالح الأمن لبقية العالم ، أو في الواقع بمصالح الأمن للاتحاد السوفياتي ذاته .

وعلى العكس من ذلك فان المنهج الذى يأخذ به مشروع القرار الذى ننظر فيه الآن يوفر فرصة جيدة لموسكو كي تغيّر من مسلكها ولكي تفي بالتزاماتها الدولية . ان مشروع القرار هذا يحدد الطريق الصحيح من أجل أفغانستان مستقلة حقا وغير منحازة ومحايدة وحرة من كل القوات الأجنبية وحرة من التدخل الأجنبي وبحكومة مقبولة للشعب الأفغاني . ان مثل هذه النتيجة تجعل أفغانستان تتحرر من محنتها الحالية . ولن يشكل هذا أى تهديد للمصالح المشروعة للاتحاد السوفياتي في توفير الأمن على حدوده . ان الولايات المتحدة تؤيد تسوية سياسية تقوم على هذه المبادئ .

ما من أحد منا يمكن أن يرتاح حتى يتم التوصل الى سلام عادل في أفغانستان . ان أزمة أفغانستان يجب أن تبقى على رأس جدول أعمال هذه المنظمة حتى يتم القضاء على هذا المصدر الخطير للتوتر الدولي . واذا ما عبأنا جميعا ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، الشجاعة والارادة الكافيتين ، فان مثل هذه التسوية في أفغانستان يمكن الوصول اليها على أساس مبادئ مشروع القرار الذى ندرسه الآن . ويجب علينا جميعا أن نلتزم بتحقيق هذا الهدف .

Digitized by UNOG Library

السيد ماثياس (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان الموقف السائد في افغانستان نتيجة للتدخل العسكرى السوفياتي تتابعه حكومة بلادى بقلق بالغ . وبمجرد بدء هذا التدخل وأثناء انعقاد مجلس الأمن الذى دعي للانعقاد بشكل طارئ لمعالجة هذه المسألة في بداية شهر كانون الثاني / يناير من هذا العام فان وفد بلادى أمكنه أن يبرز الأهمية التي يعلقها على هذا الانتهاك الخطير للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وعقب استخدام الاتحاد السوفياتي لحق النقض في مجلس الأمن ، أعلنا معارضتنا من جديد أمام هذه الجمعية للعدوان الذى ارتكب من قبل دولة عظمى ضد بلد غير منحاز عضو في منظمتنا . ان الالتجاء الى القوة والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ، والاستهانة بسلامة أراضيها هذا خلاف المآسي والمعاناة التي أصبح الشعب الأفغاني ضحية لها تشكل عدوانا لا يمكن قبوله ولا مبرر له ، لا يهدد الاستقرار في المنطقة فحسب ولكنه يهدد السلم والأمن الدوليين .

ورغم ذلك ، وفي مواجهة كل هذا ، قمنا في هذه المناسبات بالتعبير عن أملنا في أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتحمل مسؤولياته بشكل كامل تجاه المجتمع الدولي وأن يضع حدا فوريا لتدخله ، وذلك بسحب قواته المسلحة من افغانستان حتى يسمح لشعب هذا البلد أن يختار بحرية مصيره السياسي ، والديني ، والاقتصادى والاجتماعي دون تدخل من أى نوع كان . ان انتظارنا وأملنا ذهبا هباء ، لقد مرّ عام تقريبا منذ غزو افغانستان بموجب حجة واهية مؤسفة عن معاهدة للصداقة تسمح بتقديم مساعدة عسكرية هدفها الاطاحة بالحكومة ذاتها التي طلبت هذه المساعدة . وخلال الأشهر التي مرّت منذ ذلك الحين فان حوالي ٢ مليون من الافغانيين اضطروا الى الفرار من بلدهم المحتل . وهم في بؤسهم ومعاناتهم وحرمانهم من كل شيء يشكلون الدليل على شعب مسحوق يسود البعض اخضاعه واذلاله .

اننا سوف نصوّت في صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 لأننا نرغب بذلك في اعادة التأكيد على رفضنا للعدوان السوفياتي ، ولأننا نعتقد أن نص هذا المشروع يتضمن العناصر الايجابية والبنّاءة الضرورية لحل سلمي للموقف السائد في افغانستان ، ولأنه يمثل نداء يدعو الى احترام المبادئ الأساسية للعدالة والقانون الدولي التي يعتبر انتهاكها المستمر من الامور التي تشكل خطرا على التوازن الواهي للعلاقات الدولية ويؤدى الى مساس خطير بالتطلعات المشروعة للشعوب لممارسة سياسة الحوار والتشاور .

Digitized by UNOG Library

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أن أبدأ بياني بأن أكرر مرة اخرى المعارضة الشديدة لوفد بلادي لقيام الجمعية العامة بالنظر في البند ١١٦ المعنون : "الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". منذ ما يقرب من شهرين ، عندما كانت الجمعية العامة تقوم بدراسة تقرير المكتب في ١٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أعرب وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن معارضته الشديدة لادراج هذا البند على جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين .

ان موقفنا كان ومازال قائما على سياسة غير منحازة وينطلق من الاحترام الحازم للأخلاق ولمعيار القانون الدولي وكذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الواردة بوضوح في المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق ، والتي أقتبس منها مرة اخرى :

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع" .

ولذلك ، ففي ضوء المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق ، من الواضح تماما ، مهما كانت المبررات التي ذكرت ، أن التصرف الذى تقوم به حاليا الجمعية العامة ليس فقط غير مشروع وغير ملزم لأى طرف كان بل انه خطير لأنه يشكل سابقة قد تتجدد بشأن دول اخرى ذات سيادة أعضاء في هذه المنظمة، وبخاصة الدول المتوسطة والصغيرة التي تنتمي للأسرة الكبيرة للدول غير المنحازة وللعالم النامي بوجه عام ، واليوم فان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهي دولة ذات سيادة ، وعضو كامل في الأمم المتحدة، تواجه بشجاعة هذا الانتهاك الخطير للميثاق . وانني أتساءل عمن سيكون عليه الدور غدا ؟

وبالتالي فانني أدعو كافة زملائي الموقّرين ممثلي البلدان غير المنحازة والبلدان النامية بوجه عام أن يفكروا في هذه المسألة التي لها أهمية حيوية بالنسبة للسلم والاستقرار في بلداننا والعمل السلمي لشعوبنا .

واذا كان هناك أى "حالة" قائمة في افغانستان ، أليس من الأفضل أن نترك هذا الموقف لحكمة الشعب الافغاني حتى يعمل بنفسه على حله بالطرق والوسائل التي يراها ملائمة ؟ ولماذا نعطي لأنفسنا حق القيام بذلك بدلا منه ، بل وضد ارادته ؟

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق فان وزير خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية السيد شاه محمد دوست ، في بيانه المستنير أمام هذه الجمعية يوم الاثنين الماضي ، قد أعرب عن معارضة بلده الحازمة والشديدة لهذه العملية المؤسفة التي اعتبرها ، وبحق ، تدخلا صارخا ومفرضا في الشؤون الداخلية لافغانستان واننا نشارك تماما وجهة نظره .

لهذا السبب اتفقنا معه ومع وفود اخرى على أن نواجه منذ البداية مناورة الأوساط الامبريالية وأوساط الهيمنة والرجعية الدولية التي تود أن تخلق بشكل مصطنع مشكلة في افغانستان بهدف توريط منظمة الأمم المتحدة بالتدخل العلني في الشؤون الداخلية لشعب وحكومة افغانستان آملة بذلك استعادة الارض التي فقدتها على اثر الضربات الحاسمة التي وجهتها اليها قوى السلم والتقدم في افغانستان .

ان كل بلد غير منحاز يحترم نفسه يجب عليه مهما كانت عقيدته ألا ينزلق في هذه المغامرة التي ينفذها الامبرياليون والمهيمنون والأوساط الرجعية الاخرى ، وهي مغامرة قد تنقلب الآن أو فيما بعد ضد مصالحهم الذاتية .

Digitized by UNOG Library

ان ثورة ابريل ١٩٧٨ المنتصرة التي تشكل أجمل صفحات تاريخ شعب أفغانستان كانت النهاية الحتمية للعملية الطويلة للكفاح الباسل لشعب أفغانستان من أجل الديمقراطية والاستقلال الوطني الحقيقي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في أفغانستان ، والتي أسهمت بشكل كبير في تعزيز السلم والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ان الدول المجاورة لأفغانستان والتي قامت بثوراتها بقطع رقاب الكثير من رؤساء دولها السابقين الذين اتهموا بممارسة سياسة خاطئة تسيء الى مصالحها الوطنية كان لها كل الحق فيما فعلت . وفي ذلك الوقت لم يتدخل شعب أفغانستان ولا المجتمع الدولي في شؤونها . ان المرء ليتساءل لماذا تحاول اليوم هذه البلدان - تحت المبرر الواهي لاحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - بالتواطؤ مع الأوساط الامبريالية ، وأوساط الهيمنة والرجعية الدولية ، أن تنكر على شعب أفغانستان ممارسة حقه المقدس والأصيل في القيام بثورته الخاصة به ؟ .

بالاضافة الى ذلك ، لماذا تقوم هذه البلدان التي تتحدث بصوت عال عن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بمساعدة ما تسميها حركات المقاومة في أفغانستان - وهي في الحقيقة وطبقا لتعبير وزير خارجية أفغانستان ليست الا عصابات من مناهضي الثورة الارهابيين تسلّح وتنظم وتدرب على أراضي تلك البلدان التي ترسلها بعد ذلك الى أفغانستان لارتكاب الأنشطة التخريبية ضد سلم وأمن شعب أفغانستان .

وفي هذا الصدد ، فان وسائط الاعلام في عدد من البلدان الغربية والكتاب الأخضر الذى وزع يوم الاثنين الماضي بواسطة وفد أفغانستان على جميع أعضاء هذه الجمعية لا تترك ظلا من شك بالنسبة لتصرفات البلدان المذكورة في هذا الكتاب والتي تستحق الادانة .

وعلى أساس الحقائق التي لا يمكن رفضها بشكل جدى من قبل ممثلي البلدان المعنية ، لا يسعنا الا أن نتساءل : هل الموقف المزعوم في أفغانستان هو الذى يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا ؟ أليس هذا التهديد - في الحقيقة - نابعا من الأنشطة المدانة التي تقوم بها هذه البلدان ؟ ان كل انسان عاقل لن يتردد في التوصل الى ما توصلنا اليه وهو أن تلك الأنشطة بالفعل هي مصدر التوتر والقلق المتزايد في هذا الجزء من العالم .

Digitized by UNOG Library

لذلك فجدير بنا أن نضع حدا لهذه اللعبة التي لا تفيد الا الامبريالية والهيمنة والرجعية الدولية . ان حركة عدم الانحياز قد استوحت مبادئها وأهدافها ، قبل كل شيء من الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بما فيها الصهيونية والفصل العنصرى وجميع أشكال السيطرة والاحتلال . وليست هذه المبادئ بشكل أو بآخر موجهة ضد حق تقرير المصير للشعوب بما في ذلك شعب أفغانستان الذى هو - في الواقع - أحد الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز ، والذى حدد مصيره بنفسه في نيسان/ابريل ١٩٧٨ بقلب النظام الاقطاعي والرجعي الذى أخضعه للقمع لعدة قرون .

ان أمين الخائن ، مثل بول بوت الخائن ، قد سلب السلطة وخان المصالح العليا للثورة الأفغانية ولم يكن يستحق مصيرا أفضل من بوتو في باكستان وأسرة بهلوى في ايران .

ان شعب أفغانستان الذى له تاريخ طويل وحضارة عريقة يرتبط بعمق بديانته الاسلامية - كما تشهد بذلك التدابير التي اتخذت بهذا الشأن من قبل حكومة الرئيس بابراك كارمال ، والذى يرتبط بشدة بسياسة عدم الانحياز كما وضح ذلك من التصريحات العديدة التي أدلى بها القادة الحاليون . هذا الشعب الغيور على استقلاله - كما اعترف بذلك تماما جميع المتحدثين وانني أكرر - " جميع المتحدثين " الذين أخذوا الكلمة قبلي - انما يمتلك نضجا سياسيا كافيا لحل أية مشكلة يواجهها .

لذلك ، ليس من عمل الأمم المتحدة ، ولا البلدان غير المنحازة ، ولا البلدان الاسلامية التي بحكم اشتراكها في الديانة مع أفغانستان كان يجب أن تقف خلفها ، ليس لكل هذه الشعوب أن تفرض على حكومة وشعب أفغانستان السياسة التي عليهم أن يتبعوها في ادارة شؤونهم الداخلية .

ومع ذلك ، فان نبرة واتجاه بعض الوفود - التي تدعي أنها تتصرف من أجل مصالح الشعب الأفغاني - خلال النقاش الحالي لا تجعلنا نشعر الا باستنكار شديد نظرا لتحليها بطابع الوصاية كما لو كانت منبعثة من حكومات انتخبت من قبل السماء حتى تكون الحامية الوحيدة لاحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وبعد كل شيء فكما يقال ان الرجال والحكومات يزولون وتبقى القضية العادلة . ونحن مقتنعون تماما بأن القضية السامية التي يدافع عنها شعب وحكومة أفغانستان بالدعم الحازم من قبل أصدقائهما الحقيقيين المسلمين وغير المسلمين ستحقق في النهاية انتصارا باهرا .

Digitized by UNOG Library

من الواضح وضوح النهار أن العملية غير المشرفة التي نقوم بها في الوقت الحالي تتحول بشكل متزايد ضد حركات الكفاح من أجل الحرية وتحرير الشعوب، لا سيما شعوب الجنوب الافريقي بالاضافة الى الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الصغيرة الأخرى في أرجاء العالم التي مازالت ترزح تحت نير القمع والاستغلال والامبريالية والاستعمار والتوسع من قبل الدول الكبيرة والصغيرة. تلك العملية التي رفعت الى مستوى أبطال الاستقلال وحق تقرير مصير الشعوب كل تلك البلدان التي طالما تميزت سياساتها ازاء هذه المسائل بالدعم المستمر لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ولاسرائيل في انتهاكاتها الصارخة والمستمرة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تسيئ بشكل خطير الى هذه المنظمة وكل من قدموا يد العون لمناورات الامبريالية والهيمنة.

بالاضافة الى ذلك، فان هذه المناورات تهدف بوضوح الى حرمان شعوب البلدان غير المنحازة والبلدان النامية بوجه عام من الدعم الأكيد والمضمون من قبل الاتحاد السوفياتي ومن سائر البلدان الاشتراكية التي في داخل هذه المنظمة وفي أماكن أخرى قد كافحت باستمرار الى مواردها وعلى جميع الجبهات. ومن قبيل السخرية أن يتجرأ بلد كاسرائيل نتيجة لهذه المناورات، على أن يفرض نفسه كمدافع عن استقلال شعب أفغانستان. بينما يستمر بأقدامه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ويستمر في الاحتلال غير المشروع لأراضي بعض البلدان العربية الاسلامية.

وانه مما يخشى منه أيضا أنه لو أن عضوية جنوب افريقيا في الأمم المتحدة لم تعلن، لكانت اليوم تحتل مقعدا توجه منه الاتهامات مع بعض الدول الأخرى، ولكانت - مثل ممثل جلادى اللندى - من بين مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 المعروض على الجمعية العامة الآن.

ومما يخشى منه أيضا أنه اذا كانت الامكانيات قد أعطيت من أجل جس الرأى العام في البلدان الاسلامية المشتركة في تقديم مشروع القرار فان رد فعلها كان بالتأكيد سيكون غير مرض وذلك بسبب وجود ممثليهم واسرائيل في معسكر واحد. لذلك ليس من الغريب أن نلحظ أن العديد من البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار هذا لم تهتم بالمشاركة في النقاش الذى حرضت عليه بشكل أساسي تلك البلدان التي صوّتت بانتظام ضد مشروعات القرارات الخاصة بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين، والفصل العنصرى وناميبيا، وكذلك الخاصة بعدد من الأمور الأخرى المتصلة بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

Digitized by UNOG Library

ومن وجهة نظر وفد بلادى التي تشاركها فيها وفود أخرى عديدة ، فليس وجود وحدات محدودة من القوات السوفياتية في افغانستان بناء على طلب ذلك البلد ، هو الأمر الذى يمثل تهديدا لسلم وأمن شعوب تلك المنطقة . ان التهديد الحقيقي للسلم والاستقرار في تلك المنطقة ، يكمن في زيادة الأنشطة العسكرية الامبريالية في البحر الأحمر والخليج الفارسي ، وفي المحيط الهندى ، والمحيط الهادى ، حيث تقوم الولايات المتحدة حاليا على مقربة من شواطئ الفلبين بمناورات عسكرية واسعة النطاق ، وهي مناورات أطلق عليها " فاليانت بليتز " . وفي نفس الوقت فان الولايات المتحدة تقوم بالاشتراك مع حكومة القاهرة بمناورة عسكرية واسعة النطاق في مصر ، اى في قلب العالم الاسلامي .

ان التهديد الحقيقي للسلام والأمن الدولي ، يكمن ايضا في اصرار الولايات المتحدة على تعزيز وتطوير قواعدها ومنشآتها العسكرية التي تصل حاليا الى اكثر من ٣٤٠٠ قاعدة موزعة في العديد من الدول وفي عدة محيطات ، وبصفة خاصة القاعدة الجوية البحرية للطيران في ديبغوفارسيا ، التي تعتبر جزءا متكاملا يقع تحت سيادة جزر موريشيوس والتي يجب اعادتها دون اى ابطاء لذلك البلد الذى طالب بذلك مرات عديدة .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، تؤيد اعادة الحقوق الشرعية لجزر موريشيوس ، كما تؤيد اعادة الحقوق الشرعية لكوبا من أجل استعادة سيادتها على غوانتانامو ، وتؤيد بقوة المبادرة التي تقدم بها الرئيس راتسيراكا رئيس مدغشقر والرامية الى عقد مؤتمر للقمة بشأن المحيط الهندى بهدف تحويل تلك المنطقة الحساسة من العالم الى منطقة سلم . هذا هو نوع المبادرات التي تسهم في تعزيز السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا ، وليست المبادرات التي تشجع على التدخلات الامبريالية في الشؤون الداخلية لأية دولة كانت في المنطقة ، وخاصة في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ان العلاقات الثنائية بين افغانستان والاتحاد السوفياتي لا تعني الا هاتين الدولتين المتجاورتين والصديقتين منذ أمد طويل . ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، من أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها ضد الأعمال الانقلابية والعدوانية المنظمة والموجهة من الخارج ، قد طلبت مساعدة الاتحاد السوفياتي وفقا لأحكام معاهدة الصداقة والتعاون التي عقدت بين الدولتين ، وقد لبى الاتحاد السوفياتي محترما التزاماته هذا الطلب مما لا يشكل اى امر يتناقض مع ممارسات ومعايير العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، فاننا نتذكر ان بلدا افريقيا فير منحاز من أجل سحق حركة للتمرد ، كان قد لجأ في ١٩٧٨ الى مساعدة دولة افريقية اخرى صديقة ، وهي ايضا دولة فير منحازة ، وأن المساعدة قد قدمت بسخاء عن طريق الدعم الادارى للدول الأعضاء في حلف شمال الاطلنطي . فمن فكر في ذلك الوقت في ان يحيط الأمم المتحدة علما بالمسألة وبموضوع حق تقرير المصير لشعب ذلك البلد المعني ؟ وبشأن انتهاك استقلال البلد المعني ايضا ، لماذا في هذا الوقت اذن تحدث كل تلك الضوضاء ازاء الموقف المزعوم في افغانستان ، ان لم يكن ذلك الا لممارسة تصاعد في التوتر الدولي واحياء مناخ الحرب الباردة من اجل نسف الانفراج والاسراع في سباق التسلح ؟ ان وفد بلادى يرفض بحزم المشاركة في تلك اللعبة الخطيرة التي تمارسها الامبريالية واصدقاؤها الجدد في بكين ، آملا ان الوفود الاخرى ستكشف قريبا او في المستقبل ، وكلما كان ذلك اسرع كان افضل بكل تأكيد ، تلك المناورات الخبيثة .

وبناء عليه ، فقد أكد ذلك بقوة السيد وزير خارجية افغانستان حيث قال :

" ليس هناك شيء في ميثاق الامم المتحدة ولا في القانون الدولي ، يمنع دولة ذات سيادة من أن توجه نداء لتقديم معونة من قبل دولة شقيقة للدفاع عن استقلالها وسيادتها . بل على العكس فان هذا الحق قد تم الاعتراف به والتأكيد عليه في قرارات الأمم المتحدة وعلى سبيل المثال في القرار ٣٨٧ لمجلس الأمن بمناسبة العدوان الذى مورس من قبل جنوب افريقيا ضد انغولا " .

ومن ناحية اخرى ، واصل الوزير حديثه قائلا :

" ليس هناك شيء في الميثاق او في القانون الدولي يصرح بتسليح وتدريب مجموعات وعصابات مناهضة للثورة وارهابية في الخارج ، وارسالها الى اراضي دولة ذات سيادة للقيام بأنشطة تخريبية وأنشطة انقلابية " .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تشهد حاليا نفس الموقف السائد في افغانستان ، تدين وتستنكر بشدة تلك الأنشطة التي تمثل وفقا للتعريف الذى اعتمدته الأمم المتحدة ، تصرفات عدوانية متميزة . واننا نؤيد تماما الاقتراح الذى تم تقديمه في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ من قبل حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والذى يهدف الى ان تسوى مع جيرانها عن طريق التفاوض الموقف السائد في جنوب غربي آسيا .

Digitized by UNOG Library

ومن الأمور غير المقبولة ايضا بالنسبة لكل بلد يواجه نفس الموقف الذى تواجهه افغانستان ، ان يسلم بمطالب جيرانه الذين يطالبون بالانسحاب الفورى والمباشر للوحدات المحدودة للاتحاد السوفياتي من افغانستان دون ان تحصل على ضمان جاد من قبلهم فيما يتعلق بالكف الفعلي عن الأنشطة الانقلابية الموجهة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية انطلاقا من اراضيهم .

وفيما يتعلق بانسحاب الوحدات المحدودة السوفياتية ، فان الاعلان المشترك السوفياتي الافغاني في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر الماضي يتضمن شروطا معقولة للغاية ، وطبقا لها فان ذلك الانسحاب لا يمكن النظر فيه الا في اطار تسوية سياسية للموقف بشأن افغانستان ، وبالتالي ينبغي بكل تأكيد على جيران افغانستان ان يدخلوا دون أى تأخير في حوار مع جمهورية افغانستان الديمقراطية ، اذا كانوا يبحثون بصدق كما يدعون عن تخفيف التوتر في منطقتهم واعادة جو من حسن الجوار والتعاون . انه لا يمكن الا عن طريق الاجتماع حول مائدة المفاوضات القيام بذلك ، كما اقترحت وكررت حكومة افغانستان ، وهو الأمر الذى يؤدى الى حل جميع المشاكل بما فيها مشكلة اللاجئين والتوصل الى حلول ملائمة لها . ان ممارسة الجدل الكلامي في هذا المحفل او في اماكن اخرى ، لن يؤدى الى اى شيء سوى اتخاذ قرار مهما كانت الغالبية التي ستعتمده حبرا على ورق ، وهذا سوف يكون من الامور التي تسيء الى الامم المتحدة .

اننا مقتنعون بعمق بأن باكستان وباقي جيران افغانستان لا يبحثون عن ذلك ، ولكنهم يبحثون بدلا منه عن السلم والاستقرار في منطقتهم ، ومن اجل شعوبهم ، واذا كان الامر كذلك فلا تضيعوا اى وقت اضافي ، بل انتقلوا الى التصرفات وتفاوضوا ،فهذا هو الأسلوب الوحيد الذى سيمكن البلدان الاسلامية ، التي تعتبر محترمة ومقررة نظرا لحكمتها ، من ان تثبت للعالم كل نضجها السياسي ورغبتها في ان تعيش مع بعضها كدول مستقلة وحرة دون تدخل خارجي .

وقبل ان اختتم حديثي ، اود ان ادلي ببضع كلمات بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . ان مشروع هذا القرار ، تسرع اذاعة الولايات المتحدة بالتركيز على انه مشروع مقدم من البلدان الاسلامية وغير المنحازة ، وانه قد اشترك ايضا في تقديمه عدد من الدول التي ليست لها اية علاقة مشتركة مع الاسلام او حركة البلدان غير المنحازة . ان هذا العرض الخاطئ للحقائق

Digitized by UNOG Library

من قبل الاذاعة الامريكية والضوضاء الكبيرة التي تقوم بها نفس الاذاعة بشأن ذلك المشروع لمن الامور التي تجعلنا نعتقد ان مشروع هذا القرار اذا لم تكن الولايات المتحدة قد اشتركت في تقديمه ، فانه كما يبدو قد أعد بمباركة وتشجيع ذلك البلد واصدقائه القدامى والجدد وذلك بهدف نسف وحدة البلدان الاسلامية والبلدان غير المنحازة ، والأمر الأكثر من ذلك ، فانه يهدف الى ان تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لشعب افغانستان . واذ اقول ذلك ، فان هذا النص يتضمن عددا من الأحكام التي تتناول الحقائق بشكل خاطئ . وعلى سبيل المثال ، الفقرة السادسة من الديباجة المتعلقة باللاجئين .

Digitized by UNOG Library

ولا شك أن من الأمور المؤكدة أنه عندما يحدث تغييرا جذريا في بلد ما ، فان هناك دائما عددا كبيرا أو قليلا من الأفراد يغادرون ذلك البلد اما بسبب انشطتهم الماضية أو في كثير من الاحيان ، وكما حدث في بلادى ، على اثر الغش الذى يقوم به الامبرياليون والمناهضون للثورة الذين نظموا وخططوا لهذه الهجرة الجماعية . وفي حالة اللاجئين الأفغان ، فقد أتيح لي يوم الأحد الماضي أن أتابع على شاشة التليفزيون على قناة "CBS" تسجيلا صحفيا بشأن وصول مجموعة هامة من الأفراد الى أراضي باكستان كان معظمهم يحمل بنادق عسكرية . فهل يمكن أن نصف هؤلاء الأفراد بأنهم لاجئون ؟ . ان الأمر كما يبدو يتعلق بمقاتلين مناهضين للثورة يعودون الى قواعدهم بعد تأديتهم لمهمتهم السوداء في أفغانستان .

وبعد ذلك ، فان هناك الفقرة الثالثة من المنطوق التي تطالب بالانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من افغانستان دون اعطاء أى ضمان حقيقي بشأن القضاء على الأسباب التي أدت الى وجود تلك القوات . ومن المسلم به أن تلك الفقرة تهدف الى اعادة تحويل افغانستان الى أرض تغزوها العصابات المناهضة للثورة والممولة والمعضدة من الخارج .

كذلك ، فان هناك الفقرة الرابعة من المنطوق التي تطالب جميع الأطراف المعنية ، ولا تطالب جميع الدول المعنية ، بأن تعمل من أجل التوصل الى حل سياسي . ان اللجوء الى صيغة جميع الأطراف المعنية تعكس رغبة مقدمي مشروع القرار في الاستمرار ، رغم جميع الظروف ، في مساعدة ودعم العصابات المناهضة للثورة الارهابية الافغانستانية التي تعمل لحسابهم من أجل انشطتهم في النسف واحداث الانقلابات ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية .

وأخيرا فان الفقرة الختامية من المنطوق والتي تقرر ابقاء مسألة افغانستان المزعومة على جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، تشهد بكل وضوح على الرغبة في دفع الأمم المتحدة أكثر من ذلك على طريق التدخل الذى لا يكف في الشؤون الداخلية للشعب الأفغاني .

ولجميع الأسباب التي ذكرتها ، فان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع هذا القرار .

السيد فرنسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان اثنين وثلاثين دولة غير منحازة قد طلبت ادراج هذا البند ، وقد فعلت ذلك لأن افغانستان لا تزال دولة محتلة . ان الاتحاد السوفياتي لا يزال يتجاهل القرار الذى اعتمدته أغلبية ساحقة في الدورة الطارئة التي عقدت

Digitized by UNOG Library

في كانون الثاني/يناير الماضي . لقد دعا هذا القرار الى الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الاجنبية من افغانستان حتى يتسنى لشعب افغانستان أن يقرر شكل حكومته ونظامه السياسي والاقتصادى والاجتماعي بعيدا عن أى تدخل خارجي . ولقد تكرر هذا النداء بعد مضي عام تقريبا في مشروع القرار المطروح علينا اليوم .

ان الغزو المسلح لافغانستان ، كان انتهاكا خطيرا للمبادئ الاساسية للميثاق . ومما يثير الانزعاج بصورة أكبر أن دولة صغيرة عزلاء كانت موضع هجوم من قبل دولة مجاورة تتمتع بقوة طائلة . ان أعمال الاتحاد السوفياتي هذه ، تعد خرقا لمسؤوليته الخاصة المعهود بها الى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن كحماة للسلم والأمن الدولي .

ومن الخطأ الاعتقاد بأنه لمجرد ان احتلال افغانستان قد مضى عليه أكثر من عام ، قبول هذا الموقف في ذلك البلد باعتباره موقفا لا رجعة فيه . ان هذا يكون خطأ وأمرا خطيرا . انه يعد انكارا للأساس القانوني وللعدالة الدولية . اننا بذلك نقول أنه يمكن أن يكون لدولة كبيرة الحق في أن تفرض مشيئتها على دولة صغيرة وضعيفة . ان هذا يعتبر مدعاة للفوضى .

ان وجود القوات السوفياتية في افغانستان ، أمر يقابل بخوف ومقاومة ، وقد اتضح ذلك من تلك المقاومة الباسلة الواسعة النطاق للشعب الأفغاني ، كما أنه يتضح أيضا من تدفق اللاجئين الذين شعروا بأنه ينبغي عليهم الفرار من دولتهم . ان ما يزيد على مليون لاجئ قد عبروا الحدود الى باكستان ، كما أن الآلاف تحركوا الى ايران المجاورة . ان هؤلاء الناس التعساء ، هم ضحايا لاحداث ليس لهم القدرة على السيطرة عليها . ولقد فرضت مأساتهم عبئا هائلا على الدول المجاورة لافغانستان . ولقد انضمت نيوزيلندا الى الآخرين في الاعراب عن اعجابهم للطريقة التي قامت بها حكومة باكستان لتقديم المعونة الانسانية للاجئين . اننا نعترف بأن مسؤولية جهود الاغاثة لا ينبغي أن تقتصر على باكستان ، بل يجب أن يشترك فيها المجتمع الدولي قاطبة .

ان احتلال افغانستان يضيف مصدرا خطيرا آخرا للتوتر في منطقة يكفيها ما تعانيه من نزاعات . فلقد تعرض السلم والاستقرار الاقليميين للخطر . ان كثيرا من الدول قد اعترفت ، وسعت الى ايجاد سبل لدعم تسوية سياسية لهذه الأزمة . ان نيوزيلندا قد أيدت تمام التأييد مبادرة المؤتمر الاسلامي في مطلع هذا العام . وقد تابعنا بتعاطف المحاولات الأخرى التي ترمي الى

Digitized by UNOG Library

ايجاد حل يقوم على أساس مفهوم الحياد لافغانستان . ولكن ما من مبادرة من هذه المبادرات صادفت نجاحا . ان مرجع هذا هو أن الاتحاد السوفياتي ، قد استمر في تحاشي الموضوع الرئيسي وهو انسحاب قواته . وكيف يمكن أن يكون هناك تقدم سياسي دون الاعتراف بضرورة انسحاب قوات الاحتلال ؟

ومن الواضح أن العنصر الاساسي لأية تسوية سياسية دائمة لافغانستان ، ينبغي أن يكون على أساس انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وأن يقترن ذلك بالاعتراف العالمي بالسيادة والاستقلال السياسي ووحدة الاراضي وعدم الانحياز لافغانستان . وحينئذ فقط يمكن لشعب افغانستان أن يكون حرا في تقرير مصيره ونظامه السياسي . ان هذا حق له وحق لنا جميعا ، كبيرا وصغيرا .

ان مشروع القرار المطروح علينا ، يحدد المبادئ الضرورية لتسوية سياسية شاملة . انه يتضمن تلك العناصر الضرورية لاعادة حقوق شعب أفغانستان . انه يؤكد من جديد الأحكام الضرورية للقرار ES-6/2 . كما أنه يعترف كذلك بضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين اللاجئين الافغان من العودة طواعية وفي أمان الى ديارهم . ان نيوزيلندا تؤيد الجهود المستمرة للأمين العام في مسعاه نحو التوصل الى حل سياسي بما في ذلك التعيين المبكر لممثل خاص له ، كما تمت التوصية بذلك في الفقرة (٦) من منطوق مشروع القرار المطروح علينا . ان مشروع هذا القرار عادل . انه لا يسعى الى شجب دولة ما ، ولكنه بدلا من ذلك يتيح نهجا بناء لايجاد تسوية ، ومن ثم فان نيوزيلندا سوف تؤيده كل التأييد .

Digitized by UNOG Library

السيد هولنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : لمدة عام تقريبا استمرت الحملة الدعائية الخبيثة وانتشرت في كل الاتجاهات حول ما يسمى بالحالة في أفغانستان ومن آن لآخر تتصاعد الحملة ، تبعا للمطالب الأنانية لخطط السياسة الخارجية في الدوائر الرجعية وبشكل خاص تلك الدوائر التي تنتمي الى الولايات المتحدة . ان العاملين على عودة الحرب الباردة في كل من واشنطن وبكين يلعبون دورا اصطناعيا في شن الهجمات على سياسة التعايش السلمي فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . ان مراقبا عاقلا ، دون أن يكون من مؤيدي ثورة نيسان/ابريل الافغانية ، لا يمكنه أن يقرأ وراء الهجوم الاستفزازي ضد الثورة الافغانية أو وراء حملة الحقد والكراهية الموجهة ضد البلدان الاشتراكية عامة ، الا مسلكا واضحا للغاية لابقاء العالم في حالة توتر ، ولا يمكنه الا أن يرى أن القائمين بهذه الحملة يحاولون استغلال الموقف لصالحهم والاستفادة من الخلط في الرأي العام العالمي ، تصعيدا لسباق التسلح واستعداداتهم العسكرية .

ان شعب أفغانستان في نضاله من أجل تنفيذ أهداف ثورة نيسان/ابريل قد واجه استفزازات منظمة من قبل قوى الامبريالية والهيمنة ، التي عقدت عزمها على حرمان شعب أفغانستان من انجازاته الثورية . ولم تكن هذه مصادفة ، ان الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان الثورية أصبحت جزءا من هجمة شاملة ضد قوى التحرر والانفراج والسلام .

وان لم تكن هناك أفغانستان ، لكان أعداء التعايش السلمي قد اختلقوا مبررا آخر لجعل الموقف الدولي يزداد خطورة . ان الحملة التي أطلقتها الدوائر الرجعية حول أحداث أفغانستان ترمي الى أهداف مختلفة تمثل خطرا حقيقيا على حياة الدول وعلى السلم والتعاون . ان الهدف الواضح من الحملة كلها هو ابعاد الانتباه عن الموجة الجديدة لسباق التسلح التي تحاول الولايات المتحدة أن تقحم فيها العالم لتحقيق وهم التفوق العسكري غير الممكن ، والقوة المطلقة التي تعتقد أنها حققتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وابعاد الاهتمام عن محاولات تغيير ميزان القوة الى صالحها واكتساب تفوق عسكري . ولصرف النظر عن انشاء بؤر جديدة للتوتر وتحديد مناطق كاملة في العالم كمناطق مصالح حيوية لها ، ولابعاد النظر عن جهود الامبريالية الرامية الى وضع يدها على الموارد الطبيعية للبلدان الأخرى .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من أن الجهود الرامية الى اعادة الحرب الباردة قد تؤدى الى عرقلة التطور التاريخي التدريجي ، فانها لا يمكنها أن توقفه . ان العالم لن يجني شيئا من هذا التوتر المصطنع حول ما يسمى بالحالة في أفغانستان ، ولن يكسب من وراء المشاركة المتعمدة أو اللاارادية في هذه الحملة المثيرة .

ان البند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في أفغانستان" قد أدرج في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ضد ارادة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ورغم احتجاجاتها المتكررة .

ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أوضحت مرارا وذكرت أن كل المسائل المتعلقة بالوضع في أفغانستان تعتبر من الشؤون الداخلية لشعب هذا البلد ، وأنه ليس لأى بلد آخر أو أية منظمة من البلدان أى حق للتدخل في شؤونها الداخلية .

ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أعلنت كذلك في عدة مناسبات وعبر ممثليها في الامم المتحدة أنه لا يوجد أى نزاع فيما بين أفغانستان وجيرانها ، من تلك النزاعات ذات الطبيعة التي تشير اليها المادة ٣٤ من ميثاق الامم المتحدة ، على أنها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وبالاضافة الى ذلك فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أوضحت بشكل متكرر وفي عدة مناسبات أن أفغانستان تريد أن ترسي علاقات صداقة مع جيرانها . ومن الواضح تماما أنه لا يوجد أى خطر على السلم أو الامن العالمي من أحداث أفغانستان .

ان التدخل المستمر في الشؤون الداخلية لأفغانستان والذى تبذل محاولة لاستغلال الامم المتحدة فيها لا يمكن أن يحكم عليه الا على أنه جهد لعكس التطور السياسي في أفغانستان ، ولاحباط جهود شعب هذا البلد التي ترمي الى بناء مجتمع يتفق ورغبته وارادته . ولا يمكن النظر الى هذه المحاولات بطريقة أخرى الا على أنها محاولة صارخة لحرمان شعب أفغانستان من الاستمرار على الطريق الذى سلكه بعد ثورة نيسان/ابريل ١٩٧٨ . ولقد حان الوقت لاعداء أفغانستان أن يفهموا أن الثورة في أفغانستان لا يمكن الرجوع فيها .

وبعد اندلاع الثورة الديمقراطية فان الحياة في أفغانستان تعود تدريجيا الى الحالة الطبيعية . ومع ذلك فان الهجمات المسلحة من الخارج والدعم الذى يصل الى الثورة المضادة

Digitized by UNOG Library

ما زال مستمرا . ولاعادة الموقف في أفغانستان الى طبيعته ، فمن الضروري أن توقف فورا الاعمال العدوانية ضد شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي الاعمال التي تشن من اقليم دول مجاورة .

ان شروط تسوية سياسية للموقف في أفغانستان موجودة ، ومع ذلك فمن الضروري لكل البلدان في المنطقة أن تظهر الارادة السياسية المطلوبة ، ومن جانب جمهورية أفغانستان الديمقراطية فان هذه الارادة قد تم التعبير عنها بشكل صريح في بيان ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ . ان هذا البيان يشتمل على اقتراحات محددة لعقد محادثات ثنائية فيما بين حكومتي أفغانستان وباكستان ، وحكومتي أفغانستان وايران ، من أجل عقد اتفاقات لتطبيع العلاقات فيما بين تلك البلدان بما يتفق والمبادىء المعترف بها عموما ، وهي مبادىء الاحترام المتبادل للسيادة ، وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم جواز استخدام أراضي كل دولة لشن هجمات مسلحة ضد البلد الآخر . ووفقا لاقتراح جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فان هذه الاتفاقات الثنائية يمكن أن تستكمل بضمانات سياسية مناسبة تقدمها البلدان الاخرى .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد مواقف واقتراحات جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وكما أبرز البيان التشيكوسلوفاكي - الافغاني المشترك الذى صدر أثناء زيارة وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا لأفغانستان من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

" فان الوقف الكامل لكل أشكال التدخل الخارجي ضد حكومة وشعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتوفير ضمانات أكيدة بعدم تكرار هذه الاعتداءات بأي شكل من الاشكال ، يعتبرها الطرفان شروطا مسبقة لا غنى عنها لارساء تسوية سياسية للموقف في أفغانستان بما في ذلك حل مشكلة انسحاب القوات العسكرية السوفياتية" .

Digitized by UNOG Library

ان المنهج الواضح لحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا بشأن جوهر الموضوع يحدد كذلك موقف وفد تشيكوسلوفاكيا من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 . ان هذا المشروع له طبيعة معادية لأفغانستان تماما ، ومن ثم فانه غير مقبول لوفد تشيكوسلوفاكيا .

ان مشروع القرار ينطلق من بين أمور أخرى من مطلب " الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من أفغانستان " دون أن يربط هذا الانسحاب بالوقف الضرورى للتسلل المسلح ضد أفغانستان والتدخل في شؤونها الداخلية . ان وقف العدوان الخارجي والتدخل يجب أن يضمنا في المقام الأول . ان النداء الوارد في مشروع القرار المذكور الذى يطالب بتسوية سياسية موجه " لكل الأطراف المعنية " . ولكن عبارة " الأطراف " في التفسير الواضح لواضعي مشروع القرار يشمل منظمات مضادة للثورة . ألا يتمشى هذا مع المسلك الواضح الذى يرمي الى اعادة أفغانستان الى حقبة الاقطاع والرجعية ؟ ان مشروع القرار بالاضافة الى ذلك لا ينص على أى تطبيع للعلاقات فيما بين أفغانستان وجارتيها باكستان وايران . ويرفض المفاوضات المباشرة فيما بين الدول ، وهي الطريقة الواقعية الوحيدة للتسوية السياسية ، فان مشروع القرار يكشف عن عدم توفر الرغبة في تطبيع الموقف الناشئ حول أفغانستان ، ناهيك عن أن مشروع القرار يحاول بشكل مفضوح أن يورط الأمم المتحدة لكي تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وذلك ضد ارادة حكومة أفغانستان ، وهو الأمر الذى يعتبر انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يرفض تماما مشروع القرار المعروض ويدعو كل الدول الأعضاء المهتمة حقيقة بتسوية الموقف الناشيء حول أفغانستان بأن تحذو حذوها .

لقد حان الوقت للتفكير للخطة فيمن المستفيد من هذا القرار ، وما هي الأهداف الحقيقية المرجوة من وراء النظر فيما يسمى " بمسألة أفغانستان " في الأمم المتحدة ، ومشروع القرار A/35/L.12 الذى يقترح ما يسمى بالحل ؟

وقبل أن أختتم كلمتي اسمحوا لي ببضع كلمات فيما يتعلق بالبيان المؤسف الذى ألقاه السيد ممثل الولايات المتحدة أمام هذه الجمعية منذ دقائق قليلة والذى أشار فيه الى تشيكوسلوفاكيا . انني أرفض تماما افتراءاته التي اعتبرها محاولة واهية لتخريب علاقاتنا بأصدقائنا وحلفائنا في الاتحاد السوفياتي . اننا في تشيكوسلوفاكيا نعرف من هم أصدقاؤنا الحقيقيون . لقد

Digitized by UNOG Library

تعلمنا درسا صعبا ابان ميونخ وابان الحرب العالمية الثانية . ولقد كلفنا ذلك حياة آبائنا وأشقائنا وشقيقاتنا . لقد اختلطت دماء شهدائنا مع دماء رفاق السلاح في الاتحاد السوفياتي . وبالتالي فاننا نعرف من هم أصدقاؤنا الحقيقيون ومن هم الذين يضمنون استقلالنا وحريتنا . لهذا السبب فان تشيكوسلوفاكيا كانت وستظل جزءا من المجموعة الاشتراكية ، سواء أعجب ذلك حكومة الولايات المتحدة أم لم يعجبها .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف في أفغانستان وحولها قد ألقى خلال الجزء الاكبر من هذا العام بظلال كبيرة على الأفق السياسي الدولي ، وأثار موقفا معقدا من الضغوط السياسية ولعبة القوى الدبلوماسية .

وبينما نجد أن حقائق الموقف في المنطقة لا تزال قاتمة فلقد أثرت تطورات الشهور الماضية تأثيرا بالغا على مناخ العلاقات الدولية بأسرها ، ورجعت بعملية الانفراج الى الوراء ، رغم أنها كانت محدودة وأحيكت ببطء خلال الاعوام القليلة الماضية . والآن لقد أصبحت أفغانستان في الواقع بؤرة لعودة حقيقية لمهاترات الحرب الباردة . ان الجهود المتتابعة التي ترمي الى تهدئة الموقف قد ضاعت هباء نتيجة لاتخاذ اتجاهات غير واقعية ومواقف غير مرنة .

ان الاستمرار في هذا الطريق المسدود قد سبب قلقا كبيرا وانزعاجا للهند . ومما زاد من قلقنا جميعا ان التطورات في أفغانستان قد أدت الى عكس مسار الأحداث في شبه القارة ، والتي كانت قد أثارت فيما قبل بصيصا من التفاؤل . ان أمم شبه القارة قد بدأت تمر بفترة من الراحة النسبية بعيدا عن مناخ عدم الثقة والعداوة ، كما أنها كانت قد بدأت تدريجيا في علاقات تقوم على أساس التبادل والمنافع المشتركة ، وتنمية الثقة في المفاوضات الثنائية كوسيلة لتسوية المشاكل القائمة . ان جميع الدول في منطقتنا قد أصبحت أعضاء في حركة عدم الانحياز . وكان أملنا أن المنطقة بأسرها سوف تتحرر من التوتر بحيث يمكنها أن تشترك بصورة هادفة في القيام بمهام التعمير الوطني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها .

ان أحداث العام الماضي قد أوقفت هذه العملية ، وفي بعض المناحي فقد اتخذت أبعادا قاتمة بصورة أكبر نتيجة لعوامل لا يتبع معظمها من المنطقة ، كما أنها لا تكمن في القضايا الجوهرية التي تواجهها . ان الاتجاه لاستخدام السلاح والمواجهة سوف يعود بالضرر على بناء الثقة ، وعلى

Digitized by UNOG Library

تحقيق الاستقرار عن طريق التعاون المتبادل بين دول المنطقة . ان الشكوك التي تنجم عن احتضان وتشجيع العناصر المنشقة ، وما يتبع ذلك من توتر يمكن أن يزيد فقط من مخاطر المواجهة بين الدول الكبرى ويأتي بها قريبا من أعتاب ديارنا .

وفيما يتعلق بأفغانستان فلقد كان للهند باستمرار علاقات وثيقة وأخوية مع حكومة وشعب أفغانستان . وقد اهتممنا بصورة كبيرة بأمن واستقلال وسيادة وسلامة أراضي هذه الدولة غير المنحازة التي نقيم معها علاقات صداقة تقليدية . ولقد واصلنا تعاوننا المثمر والفعال رغم تذبذبات التاريخ على الجانبين . ان قلقنا ازاء التطورات الراهنة والتي تؤثر على أفغانستان ، وعلى المنطقة ككل ، ينبع من حقيقة أن أمن جميع جيراننا في شبه القارة يرتبط ارتباطا وثيقا بأمننا ومصالحنا الوطنية . اننا قلقون اذن ، ليس فقط لأن الموقف الراهن يمكن أن يفضي الى رد فعل ، وأن يكون بمثابة ذريعة لأولئك الذين يودون خلق المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة ، ولكن أيضا لأن استمرار هذا الموقف دون محاولة لتحسينه يمكن أن يفضي فقط الى استنزاف للموارد السياسية والاقتصادية للدول ، ويؤدي الى اضعافها ، ويعتبر اغراء للدول الخارجية للتدخل في شؤونها . وينبغي على دول المنطقة ان تسعى الى طرق ووسائل أخرى غير القوة العسكرية لايجاد حل للمشاكل الناجمة عن الموقف الراهن . لذلك فان الحل السياسي لهذه المشكلة له أهمية عاجلة .

Digitized by UNOG Library

لقد دأبت الحكومة الهندية خلال الشهور الماضية على اجراء مشاورات مع عدد كبير من بلدان المنطقة ومن خارجها . وفي سياق هذه المشاورات ، أكدنا دائما على ضرورة الحيلولة دون تصعيد التوتر في جنوب غربي آسيا . وبينما كان هناك تقدير عام للحاجة الى حل سياسي ، كان من المفهوم أيضا أن مثل هذا الحل يمكن أن ينبثق فقط في مناخ من الثقة النسبية التي تنطلق من حقائق الموقف السائد في المنطقة . ان المهمة الفورية التي ينبغي القيام بها هي اجراء حوار دون النص على أية نتائج . ان مثل هذه المحاولة سوف تتضمن بطبيعة الحال خلاصة دقيقة للمظاهر العالمية ، والاقليمية والوطنية ، والتفاعل الحتمي لها . وعلى أية حال ، فاننا على اقتناع بأنه في مثل هذا الحوار ، وفي سياقه ، سوف تتضح اتجاهات أخرى ، وسوف تبحث ، وسوف تفضي في نهاية المطاف الى الخطوط العريضة لحل سياسي .

ان اتخاذ مواقف عامة في المحافل الدولية من شأنه ، كما يشعر وفد بلادى ، أن ييسر أكثر من أن يعوق عملية حل سياسي . وكلما أمكن ، فانه ينبغي القيام بمحاولات من قبل جميع المعنيين لتحاشي المواقف المتطرفة أو اتخاذ مواقف المواجهة ، حيث أن هذا سوف يعوق عملية تهدئة التوتر . وأى محاولة للانطلاق من مقررات أو توصيات اعتمدها أى جهاز ولو كان الأمم المتحدة تقبلها البلدان المعنية أساسا ، لن تؤدى الا الى تفاقم الأمور . ومن الضرورى أن تظهر جميع الدول المعنية قدرا من المرونة وألا تحاول فرض شروط مسبقة صارمة ، سواء من خلال قرار اعتمدته الأمم المتحدة ولا تقبله بعض الدول المعنية مباشرة أو بوضع نماذج جامدة تهدف الى اغلاق الباب أمام المفاوضات .

ومن ثم ، فان وفدى يتمسك ــ كما فعل في كانون الثاني/يناير هذا العام ــ بالرأى القائل أن مناقشة في الجمعية العامة بشأن افغانستان ، والتي سوف تفضي في الغالب الى اعتماد قرار آخر غير مقبول من بعض البلدان المعنية مباشرة ، لن تؤدى الا الى نتائج عكسية . واذا كنا نشارك في المناقشة ، فان ذلك فقط للنصح بضبط النفس وبأمل الاسهام في تحسين ممكن للموقف في المستقبل ، أكثر من أن ننحى باللائمة على الماضي . اننا نسعى الى حل عاجل لهذه المسألة من أجل السلام والأمن لمنطقتنا ومن أجل تحاشي مزيد من تدهور الموقف بسبب التدخل المتزايد من قبل القوى الخارجية .

Digitized by UNOG Library

وقبل كل شيء ، فاننا نسعى الى حل للأزمة مبني على عناصر معينة مقبولة من الجميع . ومن الطبيعي ، أن العناصر الهامة في مثل هذا الحل يمكن أن تكون الوقف التام لكل تدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والمعارضة الحازمة لوجود قوات أجنبية في أى بلد وانسحاب القوات الاجنبية الموجودة ، وتهيئة الضمانات الكاملة والدائمة ضد جميع أشكال التدخل .

ان ما ينبغي أن نتحاشاه هو التأكيد على مبدأ أو عنصر دون آخر . بل يجب أن تؤخذ معا ، وأن تعطى لها أهمية متساوية في أية تسوية سلمية . ولذا ، فاننا لا نستطيع أن نؤيد مشروع القرار (A/35/L.12) .

ان حكومة الهند سوف تستمر في جهودها من خلال قنوات سياسية ، واتصالات ثنائية وأشكال المشاورات الأخرى ، وذلك للسعي وراء طرق ووسائل لتهدئة الموقف في المنطقة ، وللتحرك قدما نحو خلق الظروف التي من شأنها أن تيسر الوصول الى حل سياسي للمسألة . اننا نود أن نناشد جميع المعنيين ، وبصفة خاصة البلدان الأكثر قوة من خارج المنطقة ، بأن تعمل بوحي من المسؤولية وضبط النفس .

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان الموقف في افغانستان لا زال مصدر قلق رئيس للمجتمع الدولي . ان التدخل العسكري لقوات أجنبية في افغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ لم يصعد فقط من خطورة صراع داخلي ، ولكنه أيضا اساء الى العلاقات الدولية بصورة خطيرة ، ولذا فان الموقف في ذلك البلد قد طرح على هذه الجمعية منذ البداية.

ونتيجة لعجز مجلس الأمن عن التصرف ، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة من أجل اعتماد تدابير لازالة ذلك التهديد الخطير . ولتلك الغاية ، اعتمدت القرار ES-6/2 الذى عبرت فيه عن قلق المجتمع الدولي ازاء التدخل العسكري في افغانستان .

وفي ذلك القرار ، حددت المبادئ التي من شأنها أن تجعل من الممكن التوصل الى تسوية للنزاع الافغاني وازالة التهديدات التي يفرضها هذا الموقف على السلام والأمن الدوليين . وتلك المبادئ هي كما يلي : احترام جميع الدول لسيادة ، ووحدة أراضي ، والاستقلال السياسي وطابع عدم الانحياز لافغانستان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وانسحاب القوات الأجنبية والعودة الطوعية للاجئين . ان هذه المبادئ ـ المبنية كلها على الميثاق أو على القانون الدولي ـ سارية اليوم كما كانت دائما .

Digitized by UNOG Library

وفي رأي وفد بلادي فان المشكلة الافغانية لن تحقق حلا نهائيا الا اذا وضعت جميع فئات الشعب الافغاني في موقف يسمح لها بأن تقرر في حرية، دون أي تدخل أجنبي، شكل الحكومة التي تناسبها. ونفس الظروف ينبغي توفيرها لاختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ان المبادئ التي حددتها الجمعية العامة تهدف الى تحقيق تلك الأهداف. ومع ذلك، فانه لأمر مؤسف أنها لم تطبق حتى الآن.

لقد استمع وفدي بعناية فائقة الى بعض البيانات التي تشير الى أن وجود القوات الأجنبية في أفغانستان هو ظاهرة مؤقتة. ان أملنا هو أن هذه التصريحات سوف يعقبها قريبا جدا أعمال محددة. اننا نعتقد أن انسحاب تلك القوات سوف يكون اسهاما ايجابيا في ايجاد حل للمشكلة، وفقا للمبادئ المتضمنة في القرار (ES-6/2).

ينبغي أن يكون مقصدنا، خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة، هو قبل كل شيء تحديد الاجراءات والاجهزة المناسبة التي قد تسهل اقامة تسوية عادلة ودائمة. وقد حددت الجمعية العامة بالفعل، خلال دورتها الاستثنائية الطارئة، المبادئ الأساسية لتسوية النزاع الأفغاني.

Digitized by UNOG Library

ومن المهم في هذه المرحلة أن نحدد السبل والوسائل لحث جهود التسوية السياسية التي بدأتها بعض البلدان وبعض مجموعات البلدان . وينتهز وفد بلادي هذه المناسبة لكي يجدد تأييده لجهود السلم التي اتخذها المؤتمر الاسلامي ، وحركة البلدان غير المنحازة ودول أخرى . ويجب أن تستمر هذه الجهود ، لأن البحث عن السلم هو مهمة جماعية تحتاج الى اسهام والتزام كل من يتحلون بحسن النوايا .

ان الأمم المتحدة ، التي يعتبر هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السلم ، يجب أن تقدم اسهامها أيضا . وبفضل طبيعتها العالمية وأنشطتها المتعددة في مجال الحفاظ على السلم ، فان منظمتنا تتيح امكانيات حقيقية من أجل التمعن في التفكير وبذل المساعي الحميدة .

ويحدونا الأمل في أن جميع أعضاء منظمتنا سوف يفكرون في هذه الامكانيات وسيكون في وسعهم أن يؤيدوا دورا متزايدا للأمم المتحدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة الافغانية . ان منظمتنا مؤهلة بقدر كبير من أجل مناقشة الموضوع مع مختلف المهتمين به أو الأطراف المعنية ، سواء كان الأمر يتعلق بحركات أو منظمات ذات طابع سياسي .

ان النزاع الأفغاني بكل تأكيد له أبعاد اقليمية ودولية ، ولكن هذا يجب ألا يبعدنا عن أبعاده الوطنية . ان كل جهد للسلم يجب أن يسير في اتجاه البحث عن حل يأخذ في اعتباره المظهر الوطني للمشكلة ، وذلك فقط بخلق الظروف التي من شأنها أن تسمح للشعب الافغاني بأن يختار بحرية نظامه السياسي الاجتماعي .

ان مشروع القرار الذى تقدمه المجموعة الاسلامية مستلهم من جميع الاعتبارات التي ذكرتها وتهدف الى التوصل الى حل سياسي مشرف للنزاع الأفغاني . ويحدونا الأمل في أن جميع البلدان سوف تتخذ موقفا صريحا وايجابيا بشأن هذا الموضوع .

السيد سليم (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، فان جمعيتنا العامة المنعقدة في دورة استثنائية طارئة ، قد اعتمدت بأغلبية ساحقة القرار ES-6/2 بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدولي . وباعتماد هذا القرار ، كانت جمعيتنا تنطلق من أساس أن التدخل الأجنبي المسلح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ في أفغانستان ، يعتبر انتهاكا صارخا وغير مقبول لمبادئ الميثاق التي ينبغي على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

أن تحترمها ، وبالتالي ، فلقد وجهت نداء بأن تحترم هذه المبادئ من أجل ارساء الأسس لايجاد حل للأزمة الواضحة في أفغانستان .

وبعد أكثر من عشرة أشهر من اعتماد هذا القرار ، لم تشهد الأزمة الأفغانية أى تقدم ايجابي فما زالت القوات السوفياتية تعمل بحسم في أراضي أفغانستان ، كما أنها تنظم وتدعم مقاومة السكان الأصليين بشكل متزايد ، وكذلك يتكثف النزوح الجماعي للاجئين يوما بعد يوم*.

ان جميع هذه الأمور تقلق أعضاء منظمتنا ، لأنها تتحدى القرارات المعتمدة في هذا المحفل ومعنى مسؤولية والتزام أعضاء المجتمع الدولي بالمبادئ الواردة في الميثاق وفي معايير القانون الدولي وانه لمؤسف كذلك وبنفس القدر أن نلاحظ أن أجهزة دولية هامة قد انضمت الى منظمتنا لتسمع بدورها صوت الحق وصوت العقل ولوضع مقترحات محددة ترمي الى حل أزمة أفغانستان ، ورغم ذلك فانها لم تلق أى نجاح .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي ، تحركها روح التضامن التي تربط فيما بين أعضائها والرامية في عدد من النواحي الى تحقيق نفس الأهداف الواردة في ميثاقنا ، قد اجتمعت في مناسبتين متتاليتين - في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٨٠ - لتعبر بقوة عن قلقها ازاء الموقف السائد في أفغانستان ولكي تدعو الى حل عادل ومشرف للأزمة . وقد تم تشكيل لجنة دائمة مخصصة ؛ كلفت بالقيام بالاتصالات الضرورية مع الأطراف المعنية بالأزمة مباشرة لمحاولة التعرف على الطريق الذى يمكن أن يؤدى الى حل تفاوضي . وللأسف لم يؤد عمل تلك اللجنة الى أية نتيجة ملموسة ؛ وعلى أية حال فان فشلها لم يكن مفاجأة .

ولقد رأى الاتحاد السوفياتي ألا يستجيب الى جميع النداءات التي وجهتها الأطراف المختلفة خلال العشرة الشهور الأخيرة ، تلك النداءات التي ترمي الى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وازاء موقف التحدى الخطير هذا ، لا يمكن لوفد بلادى الا أن يعبر عن قلقه وانشغاله ؛ انشغاله ازاء الدور الذى يجب على منظمتنا أن تلعبه في هذا النزاع ، خاصة وأن مجلس الأمن

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ماشينجيدز (زمبابوى)

Digitized by UNOG Library

ـ بمقتضى قاعدة اجماع أعضائه الدائمين ـ قد حرم من الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدولي ؛ وقلقه ازاء تطور الموقف في العالم وازاء تدهور العلاقات الدولية التي أسهمت في أزمة أفغانستان اسهاما كبيرا .

ان التعايش السلمي والانفراج يبدو وكأنهما قد تركا مكانهما للتنافس ولمظاهر القوة ؛ كما أن فرص السلم والأمن في العالم يبدو وكأنها تتعرض للخطر بشكل متزايد ، وكذلك فان استخدام القوة يشهد اليوم تزايدا مزعجا ، بينما تصبح المثل الواردة في ميثاق الامم المتحدة في طي النسيان ويتم تجاهلها دون أى احترام .

ولقد علمنا التاريخ للأسف أن القوة أقوى أحيانا من الحق ، ولكن عدم اللجوء الى القوة ضد الأضعف ، أليس فيه في حد ذاته فضيلة ؟ . ان عدم اللجوء الى القوة سيكون على أى حال اظهارا حقيقيا لقوة الحجج والقناعات . ان هذا هو النظام الجديد الذى أرادت منظمتنا أن ترسيه باعتماد ميثاقها . ومن أجل اقامة هذا النظام الجديد ، سوف نحاول دائما من جهتنا ، العمل داخل هذه المنظمة وخارجها .

ان بلادى تعارض بكل قوة تدخل القوات الأجنبية في أفغانستان ، وذلك لأن حق البلدان والشعوب في اختيار حكوماتها ونظم الحكم التي تناسبها ، هو في رأينا جوهر السيادة والاستقلال .

ومهما كانت الاعتبارات الاجتماعية السياسية التي يستند اليها ، فانها لا يمكن أن تبرر تدخل القوات الأجنبية في اقليم دولة ذات سيادة ، وضد ارادة قادتها وشعبها . ان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، هو أحد المبادئ الأكثر أهمية في العلاقات الدولية . ان العشرة الأشهر الأخيرة قد وفرت لنا الدليل القاطع على أن شعب أفغانستان يتمسك بكل قوة بهذه المبادئ .

Digitized by UNOG Library

ولا يوجد هناك شرح آخر لمجرى الأحداث في أفغانستان . ان ازدياد المقاومة في داخل البلاد ، وتدفق اللاجئين الى البلدان المجاورة الذين بلغوا الآن عددا يصل الى ١ ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ هما دليلان صارخان ، اذا كنا في حاجة الى دليل .

ان تونس تعتبر أن الذرائع التي قدمت تبريرا للتدخل في أفغانستان ، لا يمكن أن تصمد أمام التدقيق ، وهي تشكل اضافة الى ذلك ، ممارسة خطيرة يمكن أن تسفر عن آثار ضارة على استقلال وسيادة الدول .

ان البلدان الصغيرة والمتوسطة ، بسبب ضعفها النسبي هي الأكثر تعرضا لهذه الممارسة وخلال عامين بالفعل وقعت دولتان ضحية لهذا التدخل ، وكلاهما انغمس في الفوضى والمعاناة . فاذا ماسمحت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالأمر الواقع ، سيعد ذلك بمثابة سابقة خطيرة .

ان وفد بلادي يعتبر أن البحث عن أي حل لأزمة أفغانستان ، يتطلب أولا وقبل كل شيء العودة الى المبادئ المعترف بها اجماعيا ، مبادئ الحرية والعدالة والحق .

ان محاولة فرض حل بالقوة ، وعدم الأخذ في الاعتبار تطلعات الشعوب الى الحرية والعدالة ووصف الشعب الذي يقاوم بأنه قاطع طريق ولا ولاء له ولا حق ، ليس الا خدعة وكذبا ونظرة خاطئة الى الحقائق ، وجهلا بالتاريخ الذي يمتلئ بالأمثلة .

وفي أزمة سياسية ليس هناك مجال للتساؤل حول مداها أو خطورتها ، يجب العمل على ايجاد حل سياسي يأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع الأطراف المعنية ، ويقوم أساسا على مبدأ عدم استخدام القوة ضد السيادة والاستقلال السياسي للدول المستقلة ، وعلى حق الشعوب غير القابل للتصرف في أن تقرر شكل حكومتها ، وأن تختار بحرية نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وفي رأينا أن ممارسة هذا الحق تتضمن بوضوح استفتاء كل شعب أفغانستان بكل اتجاهاته ومكوناته دون استثناء ، وفي ظروف لا يمكن أن تسمح بالاحتجاج .

ان الدور الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في هذا الصدد له أهمية خاصة .

ويتعين على منظمتنا في المرحلة الأولى أن تعيد جو الثقة بين جميع الأطراف المعنية ،أو المهتمة بالموقف في أفغانستان ، وبوجه خاص الدولتين العظميين ، وأن تساهم في خلق الظروف التي من شأنها أن تعزز عملية الحوار والتفاوض . وفي ظل هذه الظروف يمكن تصور أفغانستان

Digitized by UNOG Library

وقد عاد اليها من جديد الهدوء والوحدة ، وربما يعود اليها شكل من الحياد يسمح لها بأن تقيم مع جيرانها ومع بقية العالم ، علاقات جديدة تقوم على الثقة والتعاون ، يمكن عن طريقها بشكل أو بآخر أن تتوفر الضمانات الدولية الضرورية .

ومن أجل ذلك يجب علينا أن ندرك تماما ، كما يتعين بصفة خاصة على الدول العظمى أن تقتنع بأن هذه الحالة التي نحن بصددها لا تتعلق فقط بالسلم في أفغانستان ، ولكنها تتعلق أيضا بالسلم والاستقرار في باكستان وفي ايران ، وفي منطقة جنوب غرب آسيا وفي الخليج وفي المحيط الهندى . ان تعرض جنوب غرب آسيا لعلقة من العنف والارهاب لا يمكن أن تخدم مصالح أى طرف من الأطراف .

وفي الوضع العالمي الذى نعيشه الآن ، وبينما نجد أن حقيقة الانفراج توشك أن تصبح في عداد الذكريات ، بسبب زيادة التوتر وصحوة شيطان الحرب ، يكون علينا أن نظهر شجاعة أكبر وشيئا من التصور لفهم المشكلات التي نواجهها بشكل شامل وجذرى ، وأن نعقد العزم على التوصل الى الحلول الشاملة والنهائية لها . هذا هو الثمن الذى يجب علينا أن ندفعه لضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان مشروع القرار A/35/L.12 الذى تبحثه الجمعية اليوم ، والتي شاركت تونس في تبنيه مع وفود أخرى ، يمثل في هذا الاطار ، نقطة البداية للتوصل الى حل نهائي لأزمة أفغانستان .

ان التصويت لصالح مشروع هذا القرار يعني تماما عملا في اتجاه التاريخ ، وابرازا لمبادئ العدالة والحق ، وهو في النهاية اعراب عن أعمال تتمشى مع ميثاقنا .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

بالرغم من الاعتراضات المقنعة التي لها وزنها والتي عبر عنها عضو ذو سيادة في الأمم المتحدة هو جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فان مايسمى بمسألة أفغانستان رغم ذلك عرضت للنقاش أمام الجمعية العامة . وهذا ليس بمفخرة لمنظمتنا . ان التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ، أو فرض بحث الوضع في بلد ضد الرغبة الواضحة لحكومته الشرعية ، لا يمكن أن يوصف بشيء الا بأنه انتهاك خطير للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وبينما يعيد تأكيد عدم موافقته من حيث المبدأ على ادراج هذا البند في جدول الأعمال، فان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يعرب عن وجهة نظره بشأن الوضع الذى أثير حول أفغانستان . ويبدو لنا أنه من الضرورى أن نفعل ذلك نظرا للتصريحات الملفقة التي أدلى بها هنا عدد من الوفود .

ان تفسير الوضع في أفغانستان بالعودة الى أصوله يمكن أن يكون على النحو التالي : في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ فان نظام داوود التعسفي الفاسد قد سقط في أفغانستان ، وانتصرت الثورة القومية الديمقراطية ، وكانت نقطة تحول في تاريخ هذا البلد . ان أول الأعمال التشريعية للسلطة الجديدة قد أثبت أن الحزب الشعبي الديمقراطي في أفغانستان وهو القوة الموجهة للثورة كان يعتزم أن يقود الشعب الأفغاني - الذى منحه تأييده - على طريق اقامة مجتمع جديد يرتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية وأن يحاول وضع حد لكل الماضي الاقطاعي المرهق لهذا البلد .

وكما يحدث دائما في التاريخ ، فان الطبقات المستغلة التي أطيح بها ، والاقطاعيين المحليين ، ورجال الدين الرجعيين كانوا دائما لا يستسلمون للهزيمة ، انهم يكوّنون مقاومة معادية للثورة ، وتأتي القوى المعادية للثورة من الخارج لنجدة الثورة المضادة في الداخل .

Digitized by UNOG Library

ان الثورة المضادة من الخارج قد جاءت لمساعدة الثورة المضادة الداخلية ولم يكن مبعث سرور بأى حال من الأحوال للامبرياليين في الولايات المتحدة وللمهيمنين الصينيين أن تقوم على حدود الاتحاد السوفياتي دولة تعتمد سياستها الخارجية على مبادئ حركة عدم الانحياز وعلى الصداقة وعلاقات حسن الجوار مع البلدان الاخرى . وعلاوة على ذلك ، فان الولايات المتحدة - من وجهة نظر مبدأها في المصالح الحيوية - قد فقدت موقعا استراتيجيا هاما للدفاع عن تلك المصالح في شكل دولة ايران ، كنتيجة لانتصار الثورة الاسلامية في ذلك البلد . ومن ثم فقد جعلت نصب عينيها هدف خنق الثورة الأفغانية أيا كان الثمن .

ان حربا غير معلنة أساسا ، قد شنت ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولقد كانت باكستان هي موقع الانطلاق الرئيسي لهذه الحرب وذلك بالتواطؤ مع بكين وواشنطن . وسرعان ما انتشرت على أراضي باكستان عشرات المراكز لتدريب مجموعات من العصابات والارهابيين والمجموعات المنحرفة ، التي تسللت بعشرات الألوف الى داخل أفغانستان ولا تزال تتسلل ، من أجل أن تمنع بقوة السلاح عمليات التحول الثورى . ان هذه العصابات تقتل الأطفال والمدرسين وكبار السن ، والنساء والفلاحين الآمنين ورجال الدين الذين ايّدوا الثورة ، كما انها تدمر المنازل والمساجد ، وهي مزودة بأكثر أنواع الاسلحة الامريكية والصينية تقدما وفتكا . ولقد تم تعليمها احتراف القتل والحرق والتدمير على أيدى مدربين أمريكيين وصينيين أكفاء . وهذه هي السمات المميزة للثورة المضادة .

ان الاعتداءات المسلحة من الخارج - كما اتضح بجلاء في البيان الذى ألقاه وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية السيد دوست ، وفي عدد آخر من البيانات - قد بدأت قبل كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٩ . ولقد تعرضت مكاسب الثورة لاختبارات عدة كنتيجة لخيانة أمين واغتيال أول رئيس للمجلس الثورى لجمهورية أفغانستان الديمقراطية السيد نور محمد تراقي .

وفي اذعان تام لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وللأحكام الواردة في المعاهدة الخاصة بالصداقة وحسن الجوار والتعاون بين أفغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتاريخ الخامس من كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٨ ، طلبت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مساعدة الاتحاد السوفياتي في صد الغزو العسكرى المتزايد للغاية . ووفاء لالتزاماته بهذه المعاهدة وبمبادئ التضامن الدولي ، قام الاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدة المطلوبة منه . ومن ثم ، تم

Digitized by UNOG Library

القضاء على حيلة الثورة المضادة ، وبهذا تبدد الامل في اقامة نظام يروق للامبرياليين في الولايات المتحدة الامريكية ، في أفغانستان الى الأبد . وكان ذلك عندما بدأنا نسمع لأول مرة العويل الهستيري للأمريكان والصينيين " محبي السلام " عن الاعتداءات السوفياتية المزعومة . وللأسف ، فان عددا من البلدان الاخرى قد سقط أيضا ضحية لتلك الديماغوغية .

ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأنه بعد مرور وقت قصير ، ستتقاسمنا معظم البلدان الأعضاء في الامم المتحدة قناعتنا بأن حرمان جمهورية أفغانستان الديمقراطية من التأييد في ظروف اتسمت بالعدوان المستمر من الخارج لن يؤدي فقط الى تعريض مكاسب ثورة نيسان/ابريل التي قامت في أفغانستان للخطر، بل سيعرض أيضا للخطر الوجود الحقيقي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية كدولة ذات سيادة .

واسمحوا لي الآن أن أتحدث قليلا عن مشكلة كيفية وجود تسوية سياسية للموقف الذي ثار بشأن أفغانستان . ان البلدان الاشتراكية وعددا من البلدان غير المنحازة ، قد وجهت نداء من أجل ايجاد تسوية سلمية للموقف . ولذلك فقد ترددت أصداء الديموغاغية في الغرب أيضا . ومع ذلك ، هناك اختلاف بين الأساليب التي تتبع للتوصل الى تسوية سياسية ، ومنهج ترجمتها الى واقع . وهنا على وجه التحديد ، يمكن أن نرى الخط الفاصل بين الأصدقاء الحقيقيين وبين أولئك الذين يدعون فقط انهم يريدون الخير للشعب الأفغاني ، وبين أولئك الذين يودون فرض الاستقرار الحقيقي في جنوب غربي آسيا وبين أولئك الذين يسعون لزيادة التوتر في منطقة الخليج الفارسي وذلك لخدمة اهدافهم الانانية .

ان البلدان الاشتراكية ، تعتقد أن التسوية السياسية ممكنة على أساس البرنامج البنّاء الذي تقدمت به جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الرابع عشر من ايار/مايو الماضي والذي ينص على اجراء مشاورات ثنائية بين أفغانستان وباكستان وبين أفغانستان وايران من أجل تطبيع العلاقات فيما بينهم ومن أجل اعداد اتفاقات بشأن مبادئ حسن الجوار والتعاون ، والتي يمكن أن تتضمن التزامات محددة بعدم السماح بأي نشاط عسكري أو عدائي آخر بين الأطراف . والى جانب تلك الاتفاقات الثنائية ، فان الضمانات الدولية اللازمة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من التسوية السياسية . وهكذا ، فان مفتاح التوصل الى تسوية سياسية ، يكمن في الضمان التام لايقاف العدوان المسلح ، بل في الواقع لجميع أشكال النشاط العدائي الموجهة من الخارج ضد شعب

Digitized by UNOG Library

وحكومة أفغانستان . وبمعنى آخر ، ضرورة وضع حد للتوغلات المسلحة داخل أفغانستان من قبل المرتزقة الذين تدفع لهم قوى الامبريالية والهيمنة والقادمين من أراضي دول مجاورة . كما ينبغي أيضا اتخاذ خطوات فعالة لمنع تسلل العصابات ، ويجب ايقاف تزويد تلك العصابات بالأسلحة وافلاق المعسكرات التي يتم تدريبها فيها وهذا عنصر ذو أولوية قصوى . وفي هذا الاطار ، وهذا الاطار وحده ، نستطيع أن ننظر مسألة توقيت انسحاب الفرقة العسكرية المحدودة للقوات المسلحة السوفياتية من أفغانستان ، والتي أشير اليها بوضوح تام في البيان المشترك للاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان الديمقراطية في السادس عشر من شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٠ .

وللأسف ، فان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 ، والمعروض على الجمعية العامة الآن ، لا يعلن حتى عن أية محاولة قد اتخذت للتوصل الى أساس مقبول لتسوية سياسية حقيقية للموقف في جنوب غربي آسيا .

ولذلك ، سوف يصوّت وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ضد مشروع هذا القرار .

السيد هيدويلر (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : لم يمض الا عام واحد فقط منذ أن أختتم الرئيس السابق لأفغانستان السيد نور محمد تراقي ، خطابه أمام اجتماع القمة السادس لحركة عدم الانحياز في هافانا ، بازجاء تحية خاصة الى :

" أولئك الذين قرروا تحرير أنفسهم من القمع والاستغلال والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، والى أولئك المصممين على أن يظلوا أحرارا " .

ولم تكن لأحد منا ، نحن الذين كنا نحضر هذا المؤتمر - آنذاك - أدنى فكرة أن حرية الشعب الأفغاني كانت على وشك أن تتعرض لأقصى اختبار ، وان عددا كبيرا من الأفغان سيلقون حتفهم في قضية حماية حريتهم ، فلقد شهدنا منذ نهاية العام الماضي تدفق أحداث مأساة كبرى تجرى في ظلال جبال الهملايا .

Digitized by UNOG Library

ان مشكلة افغانستان التي ينبغي على هذا المجلس العالمي أن يتناولها في الواقع ليست مسألة بسيطة اذ أنها مسألة حياة أو موت لشعب ، عرف بحبه الجارف للحرية والذى حصل على استقلاله عام ١٩١٧ بعد نضال بطولي ضد الامبرياليين البريطانيين .

اننا نتناول الآن حربا مستمرة بين جيش غاز لدولة عظمى وبين شعب أمة هي عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز .

ولقد حاولنا أن نأخذ تلك التبريرات التي يسوقها الاتحاد السوفياتي للغزو بالجدية التي تستحقها حيث اننا نعترف بأن الاتحاد السوفياتي له حق مشروع وقانوني لكي يهتم بما يجرى عبر حدوده . ان الحجج المكررة التي تقدمها الحكومة السوفياتية دفاعا عن أعمالها في افغانستان تشير الى اتجاهات للعودة الى طرق قديمة قدم التاريخ كانت قائمة عندما تحركت جيوش بطرس الأكبر وكاثرين العظمى ضد الامبراطورية الفارسية والامبراطورية التركية في الجنوب .

ان الحجج التي تساق دائما لتبرير التدخل هي أن القوات العسكرية قد أرسلت الى افغانستان لانقاذ ذلك البلد من "غارات العصابات" على حدوده ، وتردد ديباجة معاهدة ١٧٧٢ لسانت بترسبورغ التي تقول ان بقر جزء من بولندا كان ضروريا :

(ثم تحدث بالفرنسية)

" . . . للعودة بها الى وجود سياسي يتمشى مع مصالح جيرانها ".

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

ان هذه التبريرات للتدخل العسكرى واسع النطاق من جانب أحدث وأقوى جيش برى في العالم ، لا تفسر ذلك التدفق المستمر والذى لا ينتهي لما يزيد على ١٫٢ مليون أفغاني من الفقراء ، من الرجال والنساء والأطفال الى باكستان .

ان حكومة سورينام لا تود أن تشترك في السياسات بين الدولتين العظميين ولو أنها كانت قد دعيت لاصدار حكم على التدخل الأمريكي في الحرب الفييتنامية ، لأصدرت بكل تأكيد هذا الحكم انطلاقا من نفس الاعتبارات .

ان التدخل المكثف من جانب القوات السوفياتية المسلحة ، يمس شغاف حركة عدم الانحياز . ان ما هو معرّض للخطر هنا هو حق الدول ، ولا سيما الدول الصغيرة ، في أن تعيش حياتها

Digitized by UNOG Library

الخاصة بعيدا عن تدخل القوى الأجنبية . ان حركة عدم الانحياز تنطلق من هذا المبدأ المقدس . ومن الحقائق الواضحة وضوح النهار، ان أى خطر يهدد هذا المبدأ هو خطر يهددنا جميعا .

ونظرا لقدسية هذا المبدأ ــ ليس لأننا حريصون على اتخاذ موقف في التنافس بين الدولتين العظميين ولا لأننا نود أن نكون أو أن نبدو بشكل غير ودى ــ فاننا لا نستطيع أن نتهاون ازاء ذلك التدخل المسلح والمستمر من جانب القوات الأجنبية في افغانستان . وكعضو في الأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على مبدأ وحدة الأراضي وكعضو في حركة عدم الانحياز، لا يمكننا أن نذعن بكراسة لانتهاك صارخ لهذه المبادئ ، وأن نتعرض لعقوبة العمل ضد مصالح وجودنا .

ان وفد بلادى يقدر بكل اخلاص الجهود التي بذلها المؤتمر الاسلامي في مسعاه نحو حل سياسي سلمي لهذه الأزمة . انه يشارك الرأى القائل بأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 يتضمن العناصر الأساسية لايجاد مثل هذا الحل وهي : انسحاب القوات الأجنبية من افغانستان ، احترام السيادة والاستقلال السياسي ووحدة الأراضي والوضع غير المنحاز لهذه الدولة ، احترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله بعيدا عن أى تدخل خارجي ، تهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين الأفغانيين لوطنهم ، وأخيرا وليس اخرا نهج لتسوية سياسية ، ولا سيما تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة .

ان مشروع القرار ليس موجها ضد أية دولة عضو في الأمم المتحدة . انه يهتم فقط بالمصير التعس للأفغانيين ومن ثم فانه يهتم بسلامة جميع الدول الأعضاء ولا سيما الدول الصغيرة مثل دولتي .

ولهذه الأسباب سوف نصوّت لصالح مشروع هذا القرار .

السيد كامندا واكامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : اننا نشترك في النقاش الجارى في الجمعية العامة بشأن الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدولي دون أية مشاعر بالغضاضة ازاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذى هو كدولة صديقة نحتفظ معه بعلاقات دبلوماسية وعلاقات أخرى ، منذ حصولنا على الاستقلال منذ عشرين عاما .

وفي مجلس الأمن أيضا في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ وكذلك في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة بشأن الحالة في افغانستان في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

قام وفد زائير بعرض وجهة نظره ، بكل وضوح وتركيز بشأن هذه المسألة . انني أود بايجاز أن أذكّر هنا بمغزى تصرفنا عندما ندين غزو بلد هو قبل كل شيء بلد صغير وغير منحاز ونام من جانب دولة ، هي في هذه الحالة دولة عظمى .

ان الأمر يتعلق أساسا وبشكل مطلق ، في رأينا ، بمسألة مبدأ . اننا نقف في جانب الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترامها . اننا نقف على صعيد الوقاية ، حتى نمنع أفعالا قد تؤدي بالعالم الى الفوضى الشاملة التي لن يفيد منها غير الكبار والأقوياء في هذا العالم . اننا نقف الى جانب الرفض التام لنظام سياسي دولي يعتمد على قانون الأقوى ، قانون القوة أو توازن الرعب . اننا نقف على صعيد الدفاع واحترام قوة القانون في العلاقات الدولية .

ان الفقرة (٣) من المادة (٢) من الميثاق تنص على ما يلي :

" يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر ".

وتنص الفقرة (٤) من نفس المادة على ما يلي :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ".

Digitized by UNOG Library

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما نعرف جميعا هو عضو في منظمة الأمم المتحدة ، بل وأكثر من ذلك هو عضو دائم في مجلس الأمن ، أى أنه أحد هذه الدول التي طبقا للمادة ٢٤ من الميثاق ، أعطيناها جميعا المسؤولية الرئيسية في المحافظة على السلم والأمن الدولي والتي اعترفنا لها بحق التصرف باسمنا جميعا ، وذلك عندما تؤدى واجباتها الناجمة عن تلك المسؤولية وفقا لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

ان الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق تنص على ما يلي :

" يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر ، أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها " .

ولذلك ، وحتى لو افترضنا أن هناك نزاعا نشأ فيما بين الاتحاد السوفياتي وبين جارته أفغانستان تحت نظام حفيظ الله أمين أو مع أية دولة أخرى من الدول المحيطة بأفغانستان ، نزاعا أو مشكلة قد تؤدى الى اثارة قلق الاتحاد السوفياتي - هذا مع أنه لا يوجد أحد منا عرف أن هناك مثل هذا النزاع - فان الاتحاد السوفياتي ، بصفته عضوا في منظمة الأمم المتحدة ، ليس له أى خيار آخر سوى أن يبحث بشكل مشروع عن تسوية هذا النزاع أو المشكلة بالوسائل المنصوص عليها في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ وفي الفقرة ٤ المادة ٣٣ من الميثاق على سبيل الذكر وليس الحصر بما يتفق مع أهداف الأمم المتحدة .

لقد جئت من بلد صغير ونام ، وانني أعرف مثلما يعرف العديد منا ، أن الدول العظمى قامت بهذه التصرفات من أجل المساس بالاستقرار في أقاليم دول أخرى ، أو دول لا تشاركها اختياراتها واتجاهاتها السياسية والعقائدية والاقتصادية والاجتماعية . ويمكنني أن أؤكد ، دون خوف من الوقوع في الخطأ ، أن الدول العظمى التي تسيطر عليها الرغبة في الغزو السياسي والعقائدى والاقتصادى والثقافي والرغبة في القوة والهيمنة والتفوق ، هي التي علّمت هذه الممارسات الانقلابية غير المقبولة ، ومن بينها ممارسات عدم التسامح ، للدول الفتية . واذا حدث ، كما هو محتمل ، أن بعض الدول قد تقلدها في هذا الطريق الخطير وتسير على نفس النهج في الدروب المظلمة للطيش والعقائد

Digitized by UNOG Library

العمياء ، فان الدول العظمى لا يمكنها الا أن تلقي باللوم على نفسها نظرا لآثار تعاليمها . ولحسن الحظ فانها ليست بآثار مشعة ايجابيا .

وحتى لو تخيلنا ــ وهذا لم يثبت بتاتا ، أن تصرفات انقلابية موجهة ضد النظام القائم في كابول ، وهي تصرفات من طبيعتها أن تقلق الاتحاد السوفياتي ، فهل هذا من شأنه أن يبرر تدخلا مسلحا في أفغانستان من قبل دولة أخرى وقلب النظام القائم وتصفية المسؤولين والاحتلال المسلح لهذا البلد دون احترام أى من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ؟ هل يمكننا ، بتفاض دمث وفي فجر القرن الحادى والعشرين وبين الدول المتحضرة ، أن نوافق على هذه الأخلاق السياسية التي تعود الى عصر سابق والتي كنا نعتقد أن العالم قد تخلص منها الى الأبد ؟ . انه مما لا ريب فيه أن حفيظ الله لو كان يعيش في جزء ما من العالم ، حتى ولو كان السجن ، فانه سيدلي بشهادة لصالح القوات الغازية . اننا جميعا نعرف انه مات في ظروف رهيبة .

ان القرار ٢١٣١ (د ــ ٢٠) المعنون " اعلان بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها " ينص على ما يلي :

" ١ ــ ليس من حق أى من الدول أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر ولأى سبب ما في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . وبالتالي ، فان التدخل العسكرى أو أى شكل من أشكال التدخل أو أى تهديد موجه الى دولة ما أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية ، هي من الأمور المدانة . "

" ٢ ــ ينبغي على الدول كافة أن تمتنع عن تنظيم أو مساعدة أو البدء أو الحث أو تمويل أو تشجيع أو قبول أنشطة مسلحة انقلابية أو ارهابية موجهة لتغيير نظام دولة أخرى عن طريق القوة ، أو التدخل في الصراعات الداخلية لدولة أخرى . "

" ٣ ــ ان استخدام القوة من أجل حرمان الشعوب من هويتها الوطنية ، انما يشكل انتهاكا لحقها الأصيل ولمبدأ عدم جواز التدخل . "

" ٤ ــ ان الاحترام الحازم لهذه الالتزامات هو شرط أساسي من أجل ضمان التعايش السلمي للأمم . وان ممارسة التدخل بأى شكل ما ، لا يشكل فقط انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه يؤدى أيضا الى خلق مواقف تعرض للخطر السلم والأمن الدولي . "

Digitized by UNOG Library

" ٥ ـ ان كل دولة لها حق لا يمكن التصرف فيه من أجل اختيار نظامها السياسي والاقتصادى والاجتماعي والثقافي دون أى شكل من أشكال التدخل من جانب أية دولة أخرى . "

ان القرار ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) المعنون " الاعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي المعنية بعلاقات الصداقة والتعاون بين الأمم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ينص ضمن ما ينص على ما يلي :

" من واجب كل دولة بالنسبة للعلاقات الدولية ، أن تمتنع عن اللجوء الى استخدام أو التهديد باستخدام القوة سواء ضد سلامة أراضي أو الاستقلال السياسي لدولة ما ، أو بأى شكل آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة . ان مثل هذا اللجوء الى استخدام أو التهديد باستخدام القوة انما يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، ويجب عدم استخدامه كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية .

" ان حربا عدوانية انما تمثل جريمة ضد السلم وتؤدى الى المسؤولية وفقا للقانون الدولي .

" من واجب كل دولة الامتناع عن اللجوء الى استخدام أو التهديد باستخدام القوة من أجل انتهاك الحدود الدولية القائمة لدولة أخرى ، أو كوسيلة لحل النزاعات الدولية .

" تتمتع كل الدول بالمساواة في السيادة ولها حقوق وواجبات متساوية كأعضاء متساوين في المجتمع الدولي ، بغض النظر عن الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو ذات طبيعة أخرى . "

انني يمكنني الاستمرار في اقتباس صيغ قرارات عديدة أخرى ، مثل القرار ٣٤/ ٩٩ المتعلق بتطوير وتعزيز حسن الجوار فيما بين الدول ، والقرار ٣٤/ ١٠٣ المتعلق بعدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، والقرار ٣٠٧٠ (د ـ ٢٨) المتعلق بأهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، والقرار ٣٤/ ١٠٢ المتعلق بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وكذلك القرارات المعنية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن التدابير الهادفة الى تعزيز

Digitized by UNOG Library

الثقة في العلاقات الدولية ، والعديد من النصوص الأخرى المعنية الصادرة عن الأمم المتحدة. ان كل ما نطالب به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذه اللحظة ، هو أن يحترم هذه الأحكام والقرارات والنصوص التي انتهكها والتي أصبحت الآن جزءا من القانون الدولي والتي تلزم الدول كافة لأنها تتفق مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ان الممارسة الحالية التي نباشرها ، انما خصصت لتقدير ذلك حق قدره .

Digitized by UNOG Library

اننا ندرك جميعا هنا ـ من يعلنون ذلك على الملأ ومن لا يعلنونه ، أو يعلنونه في كلمات مستترة ـ أن الاتحاد السوفياتي قد انتهك أحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وذلك بغض النظر عن تعاطف البعض معه .

ان غرضنا اذن عندما نطالب هذه القوى العظمى أن تسحب ، دون أى شرط ، قواتها من أفغانستان هو أن نساعدها على أن تتخلص من مشكلة خطيرة لها آثار ضارة للغاية بالنسبة اليها ـ وذلك لعدة أسباب ـ لأن الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى المجتمع الدولي يعتبر عنصرا هاما في مجال التوازن الدولي وأنه ينبغي عليه أن ينقذ صورته وسمعته وثقة العالم فيه .

ومهما كان الثمن الذى سيؤدى اليه مثل هذا الانسحاب غير المشروط لقواته من ناحية الكبرياء ، وهو أمر مفهوم ، فانه يبقى أن مثل هذا الانسحاب سيكون مفيدا له من جميع الزوايا وعكس ذلك سوف يستمر في الاساءة اليه .

ان وفد زائير لا يعتقد أن قوى الغزو والاحتلال من حقها أن تفرض شروطا مسبقة لانسحابها لأنه ما كان ينبغي عليها أن تتواجد هناك ، وليس هناك شخص في أفغانستان قد أثار وجود هذا سواء ادعت ذلك أم لا ، في الوقت الذى كانت تحتفظ فيه بعلاقات ممتازة مع النظام الذى كان قائما في كابول ، رغم أن هذا النظام قد أطيح به وتمت تصفيته بمجرد وصول قوات صديقة وجاره القوى .

ان تطور القوات العسكرية الأكثر تعقيدا والأكثر فتكا من جانب احدى القوتين العسكريتين الكبريين في العالم أدى الى مظاهرات في الشوارع ، واضرابات الطلبة ، والتجار والعمال الأفغان ، والمقاومة المسلحة للمجاهدين ، والفرار من صفوف القوات المسلحة النظامية ، بما يثبت بقدر كاف ـ اذا ما كانت هناك حاجة لبرهان ـ أن شعب أفغانستان لا ولم يقبل الموقف الجديد الذى فرض عليه والناجم عن غزو أفغانستان من جانب قوات أجنبية .

ولحسن الحظ ، فان مبدأ الانسحاب لم يعترض عليه بعد الاتحاد السوفياتي . ونحن نجرؤ على أن نأمل في أن الاتحاد السوفياتي سوف يستجيب للنداء الذى وجهته الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي ، ومشاغل وقلق هذا المجتمع ، والتي من بينها العديد من الأصدقاء الذين لا يستطيعون اخفاء ضيقهم وحيرتهم ازاء كثير من الأمور فيما يتعلق بالقلق البالغ الذى سببه لهم غزو دولة صغيرة غير منحازة دون موارد والتي استندت الى سياسة عدم الانحياز من أجل

Digitized by UNOG Library

تجنيبها مثل تلك الأعمال التي تتسم باستخدام القوة . ولا نزال نعتقد أن الاتحاد السوفياتي ، كقوة عظمى وعنصر هام في التوازن العالمي ، ينبغي عليه ألا يحمّل نفسه بهذه المشكلة .

ان مشروع القرار A/35/L.12 كما نراه ، نداء ملحّ ومأساوى موجّه من المجتمع الدولي الى قوة عظمى لكي تثوب الى رشدها ، وحتى تعتمد موقفا يؤدى الى الأمن في العلاقات الدولية ، وبحيث تعود الى مكانها المختار في مجتمع الأمم الحرة والمسؤولة . ان الانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية سوف يسهم بكل تأكيد في خلق الظروف المواتية من أجل البحث عن حل سياسي .

ان تصويتنا على مشروع القرار A/35/L.12 سوف يتقرر في ضوء الاعتبارات التي عرضتها توا .

السيد فيلاريال (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : بالنسبة الى بلد صغير مثل بنما ، لا سلاح ولا درع له الا ما توفره له القوانين والمعاهدات والاتفاقيات وكذلك المبادئ الاخلاقية التي يجب أن تسود العلاقات الدولية ، فان حالة أفغانستان كانت ولا تزال مدعاة قلق عميق . ولهذا السبب فاننا ندعو الى وقف تدخل القوات الأجنبية في أراضي هذا البلد الذى لم يعرف سلما حقيقيا منذ سنوات طويلة .

وفي الواقع ، فان الأمم الصغيرة في العالم لا يمكنها أن تقبل عبارة مكيافللي القائلة بأن الضرورة لا تعرف قواعد قانونية ولا أخلاقية . والحقيقة أن المجتمع الدولي كان يعتقد ، أنه بعد التدخل في سنوات سابقة في أوروبا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، أن استخدام القوى العظمى للقوة العسكرية قد انتهى تماما كأداة من أدوات القوة السياسية . ومع ذلك ، فانه ينبغي علينا مرة أخرى أن نأسف لوقوع هذا التدخل بهذه السرعة الكبيرة التي ساعدت عليها الوسائل الحديثة التي تمتلكها الدول العظمى .

ان المبرر الذى تم الاستناد اليه ، وهو أن هناك اتفاقية تربط بين الطرفين ، يعد حجة لا تستطيع أن تقف في وجه أى تحليل بسيط . لهذا السبب بالذات ، وتوقعا لمثل هذه الحالة فقد أنكرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أية حجية قانونية للبنود التي تسمح بتدخل القوات المسلحة في دولة عندما تكون مثل هذه البنود جزءا من المعاهدات أو الاتفاقات اللاحقة في سريانها على ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الواقع ، أن المادة الثالثة بعد المائة من ميثاق الأمم المتحدة لا تترك مجالا للشك بشأن هذا الموضوع ، وهي تنص في هذا الصدد على ما يلي :

" اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق " .

ان هذا معروف جيدا ولقد أبرزه وفد بلادى فيما سبق في اجتماع مجلس الأمن الذى عقد لمناقشة نفس هذا البند بناء على طلب ٥٢ بلدا .

على أساس مبادئ احترام السيادة والاستقلال الوطنيين ، وسلامة أراضي الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، فعلى أساس هذه المبادئ نعتقد أن أزمة أفغانستان يمكن وبل يجب أن تجد حلا سياسيا في اطار منظومة الأمم المتحدة ، وهذا هو معنى مشروع القرار A/35/L.12 الذى اشتركنا في تقديمه .

ومن أجل التوصل الى ايجاد حل سريع ونهائي للمشكلة ، يجب أن تتخلى الدول العظمى عن سياستها المتعلقة بالافادة من مثل هذه الأزمات ، في استخدام الدول الصغرى كقطع الشطرنج تحركها وفقا لمصالحها . ومن الواضح أنه لكي يتم التوصل الى حل مناسب لهذه المشكلة الصعبة ، فانه من الضرورى أن يسود جو من النوايا الطيبة فيما بين جميع الأطراف المعنية .

Digitized by UNOG Library

ومن الضروري كذلك أن يؤخذ في الاعتبار عنصر هام للغاية هو أن الوطنية الأفغانية لا تعتبر شيئا جديدا يرجع فقط الى الظروف الراهنة . وفي الواقع ، فان الأمر يتعلق بنضال فيما بين عناصر تريد أن تقوم بتحديث البلاد عن طريق اصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية تغيّر من هياكل أفغانستان التي تعتبر منتمية الى العصور الوسطى . ونحن جميعا نذكر القتال الذي تركز حول الممر المشهور المعروف بممر خيبر في فترة كانت روسيا وبريطانيا العظمى تتنازعان فيها الهيمنة على المنطقة . وازدهر أدب كامل من نوع أدب كبلنغ ، بالنثر والشعر بالانكليزية خاصة بشأن الحملات العسكرية والمؤامرات السياسية التي كانت تهدف عندئذ الى اكتساب تأييد السلطة في كابول . وليس تاريخ اليوم اذن الا استمرارا لهذه السياسة القديمة من جانب الدول العظمى .

واذ نأخذ هذه الحقائق القديمة والجديدة في الاعتبار ، فان وفدي يفهم الضرورة الملحة لأن نجد مشكلة أفغانستان بمساعدة الأمم المتحدة حلا سياسيا فعليا بحيث تكون أفغانستان حرة من كل تدخل أجنبي ، وحتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره على أساس مصالحه فحسب .

ونريد أن نكرر هنا ، كما فعلنا في مناسبات عديدة ، اعتقادنا بأن الحفاظ على سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي والطابع غير المنحاز لأفغانستان ، هو شرط أساسي للحل السلمي للمشكلة .

ان مشروع القرار الذي نؤيده ، يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه ، اذ أن حل هذه الأزمة يجب أن يكون سياسيا ليصبح دائما وخصبا . ولذلك ، فان وفد بلادي يثق في أن الأطراف المعنية سوف تعمل على حل المشكلة آخذة في الاعتبار حق الشعب الأفغاني غير القابل للتصرف في اختيار طريقه حرا من كل تدخل أجنبي ومن كل تخريب داخلي ، ومن كل قسر أو تقييد من أي نوع يقف في وجه تقدم ورفاهية جماهير هذا الشعب الذي عانى والذي تركت آلام الحروب والانقلابات فيه آثارا خطيرة وحيث لم يمكن حتى الآن كذلك كسر السلاسل التي تربطه بأشكال بالية وظالمة من أشكال الحياة .

ان الجوانب التي ينبغي أن تحلل في مثل هذه الحالة ، عادية ولاشك . ولكن في الواقع يتعلق الأمر بمشكلة تتعدى مجرد العلاقة الثنائية فان المطروح للبحث هو وضع أفغانستان كبلد غير منحاز ، والسلم والأمن في منطقة المحيط الهندي باعتبارها منطقة سلم وهو مايمكن أن يجعل بلدانا أخرى تتنافس للحصول على مناطق أكبر للنفوذ في المنطقة تسمح لها بالسيطرة على المجاري البحرية والنقاط الاستراتيجية الأخرى .

Digitized by UNOG Library

ان وفدى لا يمكن أن يغفل عن الاهتمام بالوضع الخطير الذى نتج عن وجود آلاف اللاجئين الأفغان الذين بحثوا عن المأوى عبر حدود بلاد مجاورة . ونحن نشعر بالقلق ازاء المشكلة الاقتصادية الصعبة التي يطرحها هذا الموقف على بلدان مثل باكستان ، والتي استقبلت هؤلاء اللاجئين لأسباب انسانية وتتحمل بالتالي آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية هائلة .

ان بلادى التي عرفت دائما بدفاعها واحترامها للمبادئ الأساسية للتعايش الدولي كتلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، توجه اليوم نداء للسماح لشعب أفغانستان بممارسة حقه في اختيار حكومته وشكل حياته دون تدخل أجنبي أو مؤامرات دولية ، لأن الشعب الأفغاني وحده هو الذى يجب أن يحل مشكلاته وأن يقرر مصيره .

وختاما ، فاننا نكرر اقتناعنا بأن مشكلة أفغانستان يمكن أن تحل وفقا للقرار A/ES-6/2 الذى اعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة المكرسة لمشكلة أفغانستان ، وبما يتفق ومبادئ المؤتمر الاسلامي الذى عقد في اسلام أباد برئاسة باكستان فيما بين ١٧ و ٢٢ من أيار/مايو الماضي .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان التصعيد العدواني والمسيرة مسرعة الخطى التي بدأتها الامبريالية ، نحو حرب باردة جديدة ، يسود ان الساحة العالمية منذ نهاية العام الماضي . ولقد دبرت الولايات المتحدة ، وهي المسؤولة أساسا عن تدهور الوضع الدولي حملة منظمة وواسعة لاخفاء عزمها على احداث تغيير لحساب مصالحها على المستوى العالمي واتهمت الاتحاد السوفياتي والمجموعة الاشتراكية بأن لهما أهدافا خبيثة وحملتهما ، ببرود تام ، بخطاياها هي ذاتها .

وبالنسبة الى أولئك منا الذين يعرفون منذ وقت بعيد الانفصال الدائم بين أقوال السياسة الخارجية الامريكية وأفعالها . فان هذه التحركات لا يمكن أن تكون مفاجئة لنا .

وفي ١٩٦١ ، وبينما كان أولاى ستيفنسون يقسم في مجلس الأمن بأن قصف مطار هافانا بالقنابل يوم ١٥ من نيسان /ابريل قد ارتكبه " طيارون كوبيون متمردون مزعومون " فان رئيس الولايات المتحدة متواطئا مع سفاح شعب نيكاراغوا انستاسيو سوموزا ومع شبيهه الكريه في غواتيمالا ايد يغوراس فوينتس ، كان يصدر الأمر بغزو المرتزقة لبلايا غيرون ثم اعترف بعد ذلك بمسؤوليته المباشرة عن هذا العدوان الفاشل .

Digitized by UNOG Library

وفي بداية ١٩٨٠ ، وبينما كانت الولايات المتحدة تذرف دموع التماسيح على الشعب الأفغاني الذى حاولوا التحكم في مصيره في تحالف مثير للاشمئزاز مع حلفائهم الجدد في بكين والرجعيين الآخرين في المنطقة ، أعلنت في الوقت ذاته وبكل جرأة أن الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا وأن البحار والخلجان المتاخمة تعتبر جميعها مناطق مصلحة حيوية للأمن الوطني الأمريكي ، ودون ابطاء انطلقت في اقامة قواعد وتسهيلات عسكرية جديدة في بلدان راضية بذلك وزادت من وجودها البحرى والعسكرى في المحيط الهندى والخليج . وبالمناسبة ذاتها واستعادة لأفكار بالية ذات صلة بمبدأ مونرو ، كوّنت في كايو ويسو قوة تدخل تهدف الى تهديد البلدان الثورية في الكاريبي وأقامت ٥٧٣ صاروخا برؤوس نووية في أوروبا الغربية موجهة الى الاتحاد السوفياتي .

Digitized by UNOG Library

ويمكن اذا اقتبسنا من سرفانتس ما قاله على لسان الفارس البائس أن نقول ازاء هذه الأحداث غير المعقولة : " وهكذا يا أخي سانشو نجد نفس المجرمين " .

ان كل هذه الضجة والغضب الذى تثيره الولايات المتحدة ، كما حدث في قصة الأبلة لشيكسبير ، لا معنى لهما الا أن تخفي وراء ستار من الدخان أعمالها الشريرة وانها قد تخلت عن الانفراج الدولي ، وحتى تخفي أزمتها السياسية والاخلاقية . وكل هذه الضوضاء والغضب ، ليسا الا عطية استاط نفسي لكراهيتها الشديدة للاشتراكيين والثوريين .

ولهذا السبب ، فاننا قلنا في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة ، ونكرر ما قلناه له اليوم ، ان كوبا ستؤيد دائما كما أيدت من قبل ولو بدمائها حق الشعوب في السيادة ، ولكنها لن تسير في ركب الامبريالية والرجعية .

ان الموقف في جنوب غربي آسيا ، هو في الواقع موضع قلق عميق بالنسبة لحكومة بلادى . أولا ، بسبب المناورات المكشوفة في احداث أفغانستان من قبل الامبرياليين في الولايات المتحدة ، وكذلك لأن هذا الوضع يؤدى الى وقوع نزاع بين دول المنطقة على حساب المصالح الحقيقية لشعوبها .

ولذلك فان الرئيس فيديل كاسترو قد قرر ارسال وزير خارجية كوبا الرفيق ايزيدورو مالميركا الى قادة أفغانستان وايران وباكستان برسائل شخصية بهدف استكشاف امكانيات التوصل الى تسوية سلمية يتم التفاوض بشأنها ، تسوية عادلة للمشاكل التي وجدت في المنطقة على أساس أهداف ومبادئ عدم الانحياز وخاصة احترام السيادة ، ووحدة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان الهدف الأساسي لهذه الخطوة من جانب كوبا كان ولا يزال هو محاولة التوصل الى تسوية سياسية مرضية للأطراف المعنية ، ومع ضمانها للمصالح المشروعة لدول المنطقة تسمح بازالة الشوائب من علاقاتها . وبفضل وقف التدخل الأجنبي يمكن أن تنشأ الظروف الملائمة حتى يمكن للاتحاد السوفياتي أن ينفذ ماأعلنه رسميا عما ينويه من سحب جيوشه من أفغانستان .

ونحن مقتنعون تماما بصحة هذا الطريق ، وان الحل السياسي المتفاوض بشأنه فقط هو الذى يمكن أن يؤدى الى دعم الأمن والسلم في هذه المنطقة الهامة ، في جنوب غربي آسيا .

Digitized by UNOG Library

ان وفد كوبا وهو مقتنع تماما بضرورة الاستمرار في البحث عن هذا الحل ، لا يمكنه الا أن يصوّت لصالح قرار يهدف الى تحقيق هذا الهدف السامي . وعلى ذلك ، وبما أننا نعتبر أن مشروع القرار A/35/L.12 لا يسير في هذا الطريق ، فاننا سنقوم بالتصويت ضده .

السيد توبمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : يحق لأى عضو في هذه المنظمة بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، ان يعرض على الجمعية العامة نزاعا أو موقفا من شأنه أن يؤدى الى احتكاك دولي أو الى انتهاك للسلام . وخلال الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، فان هذا ما فعلته بالضبط عدة دول أعضاء ، وصوّت وفد بلادى لصالح القرار ES-6/2 الذى دعا الى الانسحاب غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان . ولأن هذا القرار لم ينفذ ، فان موقف حكومة بلادى في هذا الموضوع لم يتغير .

وأثناء الدورة الاستثنائية الطارئة ، لم يكن من غير المعقول لبعض البلدان تزعم ، كما فعل البعض ، ان الموقف في أفغانستان كان مسألة محلية ، ولذلك لا يمكن أن يعالج بطريقة ملائمة من جانب الأمم المتحدة . وحينما صوّت ١٠٤ وفدا لصالح القرار ES-6/2 ، فان عملهم كان مبنيا على الأخطار التي توقعوا أن يؤدى اليها الموقف في أفغانستان فيما يتعلق بالسلام العالمي ، وليس على أساس ما حدث . ان الشهور التي انقضت منذ ذلك الوقت ، قد أثبتت للأسف أنهم كانوا على حق . فمعاهدة سولت (٢) التي تم التوقيع عليها بين الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية والتي لقيت الترحيب من العالم الذى يتوق الى نزع السلاح ، قد تم تجميدها . كما أن العلاقات والاتصالات التجارية ، وكذلك الروابط الهامة بين الدولتين العظميين في ميادين العلوم والثقافة والاتصالات الانسانية قد توقفت في حين أن الضغط قد زاد في الانفاق العسكرى داخل الكتل العسكرية الكبيرة . ان هذه التطورات ، قد سببت مصاعب اقتصادية ليس فقط داخل البلدان المتقدمة ولكن أيضا وبطريقة مدمرة في معظم العالم النامي . وقد حدث تدهور مأساوى في الوضع الدولي نتيجة للوضع في أفغانستان . وفي المناخ الدولي السيء ، لا يمكن أن تبدأ المحادثات الاقتصادية العالمية التي علقنا عليها نحن البلدان الفقيرة آمالا كبيرة لايجاد مخرج من

Digitized by UNOG Library

مصاعبنا الاقتصادية . ولذلك ودون شك فان الوضع في أفغانستان ، يمثل مشكلة أخطر للعالم بأسره أكثر مما افترضنا منذ أقل من عام مضى .

وفي رأينا ، فان نقطتين أساسيتين تشكلان أساس المناقشة . احداهما ، انه توجد قوات أجنبية في أفغانستان ، وان وجودها هناك يعد انتهاكا للميثاق . وثانيتهما ان عدوانا خارجيا ضد وحدة وسلامة أراضي أفغانستان ، قد بدأ من باكستان ومازال مستمرا ، خلافا للميثاق . ولأن هذه الحجج قد خلقت موقفا يؤثر على السلام العالمي ، فكيف نتصرف ازاءها في الجمعية العامة ؟

Digitized by UNOG Library

هل هناك أعمال تخريب توجهها باكستان ضد افغانستان ؟ ان حكومة باكستان أنكرت ذلك مرارا وتكرارا . ان كثيرا منا يعتمدون على وسائط الاعلام الغربية لمعرفة ما يجرى في هذه المنطقة من العالم . ولكن وفي الوقت الذى يقال لنا في هذه المناقشة ان وسائط الاعلام الغربية تنشر الأكاذيب يطلب منا الرجوع الى نفس المصادر الاعلامية التي أوردت تقريرا يقول أنه لا توجد مقاومة قوية ضد وجود القوات العسكرية في افغانستان .

ومن الواضح أنه يوجد خلط وشك في اذهان الكثيرين من الناس فيما يتعلق بالحقائق الخاصة بهذه المشكلة ، ولكن فيما يتعلق بمسألة وجود قوات أجنبية داخل أفغانستان لا توجد مثل هذه الشكوك أو هذا اللبس . ان العالم بأسره يعلم أن القوات موجودة هناك . ويعلن أولئك الذين أرسلوا القوات أنها موجودة هناك ، وتعترف السلطات في أفغانستان بأنها موجودة هناك ، والواقع أن الذين أرسلوا القوات والذين استقبلوها أعلنوا أنها ستبقى في افغانستان حتى تنتهي حالة الاضطراب التي أدت الى ارسال القوات ، وحتى تكون هناك ضمانات بعدم تكرار الجهود الرامية الى اشاعة عدم الاستقرار . وحيث لا يوجد من يعترف بالقيام بأنشطة تشيع عدم الاستقرار فلا يمكن توقع مثل هذه الضمانات . لذلك ليس من المحتمل أن تنسحب القوات الأجنبية قريبا من افغانستان .

والآن فاننا في الدول الصغيرة نؤمن بنظام الأمن الخاص بالأمم المتحدة والذى نعتمد عليه وحده لحماية سيادتنا ومازلنا نعتقد أنه حينما تنشأ مثل هذه المنازعات فاذا لم تحل في اطار اقليمي يجب أن تثار في الأمم المتحدة . ونحن سعداء لأن المتحدث من كابول يبدو انه يشارك بطريقة ضمنية في هذا الرأى لأنه في خطابه أمام الجمعية العامة منذ أيام قليلة مضت قال ان هذا الموضوع كان من الممكن أن يثار في مجلس الأمن ولكن نظرا لاساءة استخدام حق النقض من جانب أعضاء دائمين معينين في مجلس الأمن فانهم لم يفعلوا ذلك . وهذه الحجة من جانب المتحدث من كابول توحي أيضا بانه لا يوجد شيء غير ملائم فيما يتعلق ببحث مشكلة افغانستان في اطار الأمم المتحدة .

ان اساءة استخدام حق النقض من جانب الذين لديهم هذه السلطة هو أمر احتجت عليه بلدان صغيرة كثيرة ، ومنها بلدى لفترة طويلة . ولكن التذرع بقضية اساءة استخدام حق النقض

Digitized by UNOG Library

كسبب لتجاهل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة ، وتفضيل حماية احدى الدولتين العظميين لا يضعف فقط نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة ولكنه يعود بنا الى الوراء ، الى الأيام القديمة للسيطرة الاستعمارية ومجالات النفوذ بواسطة الدول الكبرى . وعلى أية حال فان التهديد باساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن لا يعفي الدول الاعضاء من التزاماتها بموجب الميثاق . ان خطأين لا يؤديان الى صواب واحد ؛ لذلك وحتى مع اساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن فان هذا لا يعفي الدول من الالتزام بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية . وعلاوة على ذلك ففي هذه الحالة بالذات فان متطلبات عرض قضية وجود قوات أجنبية في افغانستان أمام مجلس الأمن ليست مسائل تقديرية تفعلها الدول وفقا لما يتراءى لها . ولكن احالة الموضوع الى مجلس الأمن هو مطلب أساسي بموجب تعريف الدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من الميثاق . وحيث أن هذا المطلب لم يتحقق فان الزعم بأن وجود قوات أجنبية في افغانستان يمثل دفاعا عن النفس بموجب الميثاق لا يمكن الاعتراف به .

ولكن اذا كان ممثل كابول يزعم بأن الموقف في افغانستان لم يثر في مجلس الأمن بسبب احتمال اساءة استخدام حق النقض فان هذا قد يوحي بأنه سوف يحترم الرأى العام العالمي والقانون الدولي . لماذا لم يتبع الطريق الذى اقترحته الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الجمعية العامة منذ كانون الثاني/يناير الماضي ؟ لماذا لا يلجأ الى حركة عدم الانحياز وافغانستان عضو فيها ؟ يبدو أنه نحى جانبا الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز واختار بدلا من ذلك قبول وجود القوات الأجنبية في افغانستان .

واليوم فان السلام قد تحطم بالنسبة لافغانستان وشعبها المحب للحرية . وبالنسبة لجيرانها وللدول الصغيرة ، ان الاحداث في افغانستان تسبب لنا مخاوف كبيرة ، ولن نشعر بالأمن طالما أن اجراءات من هذا النوع من جانب دولة عظمى يسمح لها بالاستمرار .

وحيث أن وجود قوات أجنبية في افغانستان هو الذى أسهم في زيادة التوترات الدولية ، فان سحب هذه القوات وحده هو الذى يمكن أن يؤدى الى تخفيف حدة هذه التوترات . ودون ذلك فان المناخ الذى يمكن أن تجرى فيه المفاوضات بين افغانستان وبين جاراتها لاستعادة العلاقات المنسجمة بينها ، واستعادة الاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يتحقق . ولهذا فان الدعوة المجددة

Digitized by UNOG Library

في مشروع القرار الذى اشتركت في تقديمه ٣٩ دولة في الوثيقة A/35/L.12 من أجل الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من افغانستان وتعيين ممثل خاص للأمين العام تكون مهمته تحقيق هذا الانسحاب هي فكرة يؤيدها وفد بلادى تماما . ان وفد بلادى يؤمن بأن حركة عدم الانحياز ، والتي لسوء الحظ لم يلجأ اليها في هذه الازمة لها المقدرة على أن تلعب دورا كبيرا في اختيار الممثل الخاص ، وفي الجهود التي سيبذلها فيما بعد .

وبمجرد ادراج أى بند في جدول أعمال الجمعية العامة يصبح لكل الدول الاعضاء الحق - بل اتجاوز ذلك وأقول عليها واجب - في أن تسهم في الجهود الرامية الى حل المشكلة . ان مشاركة أية دولة عضو في مداولات الأمم المتحدة في مثل هذه الظروف ليست عملا غير ودى ، بل على العكس من ذلك فهي خدمة ملائمة لقضية السلام . وعندما تقرر دولة صغيرة من دول العالم الثالث ممارسة حقها في الحديث أو في أن تصوت في الجمعية العامة لا يمكن لصديق حقيقي للسلام أو لدول العالم الثالث أن يسعى الى ارهاب تلك الدولة أو يعمل على ابتزازها فيما يتعلق بالاسلوب الذى ينبغي عليها أن تمارس به حقها السيادى .

وهذا النوع من السيطرة من جانب القوتين العظميين هو بالضبط ما تسبب في تصعيد مشكلة افغانستان الى هذا الحد الخطير الذى زاد من عدم الاستقرار والتوتر في العالم . فاذا سمحت أى من القوتين العظميين الى اخافة دول صغيرة لاثنائها عن ممارسة حقوقها السيادية بطريقة سلمية في الجمعية العامة كيف اذن نثق في أنها قد عبأت ١٠٠ ألف جندى من قواتها على أراض اجنبية لمجرد ضمان ممارسة دولة صغيرة أخرى لحقوقها السيادية ؟ ان وفد بلادى يعتقد أن مثل هذا السلوك غير محتمل . لذلك فان أى بلد يتورط في هذا المسلك لا يمكن أن نتوقع أن يصدقه أحد حينما يزعم أنه حريص على حماية حرية البلدان الصغيرة .

ان هذا النوع من الحماية هو تماما ما كنا نحارب ضده نحن الدول الصغيرة في عالمنا اليوم . وهذا هو سبب حربنا من أجل تقرير المصير والاستقلال . ان الحماية التي تعتمد على حسن نوايا الحامي لا تخدم الا مصالح هذا الحامي . وحينما لا تخدم تلك المصالح فان الحماية لا تنتهي فقط ولكن بعثة الحماية تتحول الى ذريعة لارتكاب العدوان . لهذا فاذا ترك استقلالنا نحن الدول الصغيرة تحت رحمة الدول القوية ، ليس لدينا من بديل الا ان نؤيد ونعزز الأمن الجماعي ، وأفضل امكانيات له متاحة في اطار الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان الانزعاج الذى شعر به العالم كله ازاء الوضع في أفغانستان لا ينبع فقط من التعاطف والقلق مع شعب ذلك البلد الذى وطئت حريته واستقلاله بالأقدام ، ولكن الانزعاج ضخم لأنه ينطوى على خيبة للآمال لأن الدولة العظمى والتي مازالت تزعم أنها الحليف الطبيعي للعالم الثالث ، قد دللت على أنها ليست صديقة للبلدان الصغيرة وليست صديقة للأمم ، وليست صديقة لحركة عدم الانحياز أو المنظمات المشابهة ، التي وضعت فيها الدول الصغيرة والدول الفقيرة آخر آمالها لاقامة نظام عالمي جديد قائم على العدالة والحرية والسلام .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب أحد الممثلين ممارسة حقه في الرد . وأود أن أذكر السادة الأعضاء ، انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، فان الكلمات التي تلقى في اطار ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق ، ويجب أن تلقى بها الوفود من مقاعدها .

والآن أعطي الكلمة لممثل أفغانستان .

السيد ظريف (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان محاولة ممثلي دول باكستان ، والصين ، والولايات المتحدة ومصر ، التي تمارس العدوان المسلح والاستفزاز ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية تسعى دون فائدة لاخفاء أعمالها .

ان السلطات الأفغانية المختصة قد جمعت معلومات من المرتزقة الذين ألقي القبض عليهم ، وهذا يبيّن أن هذه الدول وسلطاتها تمارس أعمالا عدوانية ضد بلادى .

ان سلطات اسلام أباد لم توفر فقط جميع التسهيلات اللازمة لعصابات الثورة المضادة في باكستان ، ولكنها أيضا تنسق وتنظم أنشطتها التخريبية . وهناك ضباط وجنود من باكستان والصين ومصر والولايات المتحدة لا يدربون المرتزقة فحسب بل يشتركون في أعمالهم العدوانية .

ان قوات الحدود الباكستانية ورئاساتها ، تشترك في تأمين الحركة غير المشروعة لجميع أنواع الأسلحة والذخيرة عبر حدود أفغانستان . وفي آب/أغسطس ١٩٨٠ ، فان ارسال السلاح عبر الحدود تم في منطقتين بواسطة أحد عشر جملا تحمل الأسلحة والذخيرة ، كما أن ٢٠٠٠ وحدة من السلاح الأمريكي نقلت الى عصابة جلبدن في خان أباد . وفي ٢٥ آب/أغسطس ، نقلت الأسلحة الى جمهورية أفغانستان الديمقراطية بطائرات الهليكوبتر الباكستانية التي هبطت في اقليم كونار .

Digitized by UNOG Library

ان اسلام أباد تمارس الابتزاز ضد بلادى . وفي الجزء الأول من شهر تشرين الثاني / نوفمبر قامت قوات الطيران الباكستانية بعمليات على مقربة من أراضي بلادى في المنطقة الشمالية الغربية وهي ملاصقة تقريبا لأراضي بلادى ، وكان الاسم الكودى لهذه العملية " جت ستريم " . وكان مقر رئيس هذه العملية في بشاور ، المعترف بها كأهم مركز للنشاط ضد أفغانستان . وانطلاقا من هذه النقطة ، ترسل عشرات العصابات المسلحة أسبوعيا الى أفغانستان . ومن المعروف أن قوات الطيران الباكستاني ومناوراتها كانت تهدف الى رفع الروح المعنوية للمرتزقة العاملين ضد أفغانستان

ان السلطات الباكستانية تقوم أيضا بتمويل رجال العصابات ضد بلادى . وفي نهاية آذار/ مارس ١٩٨٠ ، أنشأ رئيس الباكستان صندوقا للاجئين بلغ رأس ماله ٢٤٠ مليون دولار ، وهذا الصندوق يستخدم في شراء الأسلحة والمعدات المعطاة لعصابات الارهابيين .

ان حكومة باكستان نفسها تمارس تمويل عمليات الارهاب ضد بلادى . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٠ قررت دفع تعويضات تبلغ ٥٠٠ روبية لكل أسرة من أسر العسكريين الباكستانيين الذين ينضمون " طوعا " الى المرتزقة العاملين ضد أفغانستان والذين قتلوا في العمليات الحربية فيها .

وفيما يتعلق بتدريب المرتزقة ، فان العديد من الارهابيين الذين وقعوا في أيدى أفغانستان ، قد أكدوا اشتراك ضباط من باكستان في جميع هذه العمليات . وقد أسر أحد الارهابيين بواسطة قوات الأمن الأفغانية في مقاطعة باكتيا تم تدريبه في معسكر خاص بالقرب من مدينة ميرامشاه ، وقد روى ما يأتي :

" في هذا المعسكر ، تم تدريبا على أيدى مدربين أجانب . وعلمنا الصينيون كيف نستخدم الأسلحة الأوتوماتيكية الصينية . وقد علمنا الباكستانيون بعض الدروس التكتيكية . وكان هناك خبراء عسكريون أميريكيون في المعسكر أيضا ، دربنا أحدهم على استخدام الأسلحة الأمريكية ، ودربنا آخر على استخدام الأسلحة المنتجة في أوروبا الغربية . وفي المساء فاننا نعاد ثانية الى خيام في " معسكر اللاجئين " .

وهكذا فان أية محاولات من ممثلي باكستان أو ممثلي الدول التي ذكرتها هنا لانكار دورهم كشركاء في العدوان المسلح وفي التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، لن تثمر . انهم لن يقنعوا أى شخص يحترم الحقيقة بذلك . والحقيقة هي أن باكستان قد وضعت أراضيها تحت

Digitized by UNOG Library

تصرف العناصر العاملة ضد بلادى . وقد نشرت جريدة " الهندستان تايمز " يوم ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ما يلي :

" ان مدينة بشاور قد حولت الى قاعدة للمرتزقة الأجانب الذين يجتمعون هناك مع القتلة والمأجورين ، وتقدم لهم خدمات من الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وبلدان أخرى أنشأت مراكز لها في بشاور . انهم يعملون تحت ستار رجال الأعمال ، وكلهم لهم هدف واحد . ان عدوانهم المخطط ضد أفغانستان وارسال الأسلحة الى المناهضين للثورة في أفغانستان ، يضاف الى عمليات استئجار المرتزقة . "

ويمكن أن نشير الى تعليقات أخرى وردت في صحف مشهورة .

ونود أن نلفت انتباه حكومة باكستان الى ما قاله السيد بابراك كارمال ، فقد قال :

" انني أعلن بصورة قاطعة للعالم وخاصة لباكستان أن الدوائر الرجعية العسكرية في باكستان يجب أن تكف عن أعمالها العدوانية وعن تدخلها في شؤون أفغانستان الثورية. اننا نحذر الدوائر العسكرية في باكستان ألا تكون لعبة في يد الرجعيين والامبرياليين برئاسة الولايات المتحدة والمهيمنين الصينيين والدوائر الرجعية الأخرى .

" اننا نؤكد بوضوح أنه وفقا لبيان أيار/مايو هذا العام لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فان بلادى على استعداد للدخول في مباحثات ، ونحن نمد يد الصداقة لجميع شعوب العالم . "

ان الولايات المتحدة تثير الشغب بشأن ما يسمى قضية أفغانستان أو التهديد السوفياتي المزعوم . ولكن تحت ستار الدعاية ، فانها تزيد من تواجدها العسكرى في المحيط الهندى وفي الخليج وفي العالم . ان أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ جندى أمريكي يعملون في الخارج . ولدى الولايات المتحدة ٤٢٩ قاعدة عسكرية كبيرة و ٣ ٠٠٠ من المنشآت والتسهيلات العسكرية في الخارج . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، فان الولايات المتحدة قد نفذت ٢١٥ عملا عسكريا مرتبطا باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

Digitized by UNOG Library

ان أفغانستان ،كدولة تقع بالقرب من المحيط الهندى والخليج لا يمكنها الا أن تتابع بقلق نشاط الولايات المتحدة العسكرى المحموم في تلك المنطقة .

ومن الواضح تماما أن تهديدا حقيقيا وليس مفتعلا للاستقلال وللسيادة الوطنية لشعوب الشرق الاوسط والشرق الادنى ، لا ينبع من أفغانستان ولكن من الولايات المتحدة التي تقوم بطريقة محمومة بأنشطة عسكرية لم يسبق لها مثيل في منطقة المحيط الهندى وفي الخليج .

ولصالح توخي الموضوعية ، فانه يجب أن نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية ليست القوة الامبريالية الوحيدة التي تتورط في حرب غير معلنة ضد أفغانستان .

ومن بين الذين يقدمون جميع أنواع المساعدة الى معارضي الثورة ، بريطانيا أيضا .

ففي حزيران/يونيه ١٩٨٠ فان أحد قادة الارهابيين المعادين للثورة وهو س . أ . جيلاني ، زار لندن وعقد اجتماعات مع وزير الشؤون الخارجية د . هيرد ومسؤولين بريطانيين آخرين . وقالت الصحافة البريطانية ان جيلاني حاول الحصول على أسلحة ومساعدة مالية . وقالت " الصندای تلغراف " في آب/أغسطس ان الاسلحة التي تبيعها بريطانيا لبعض البلدان يعاد توجيهها لوضعها تحت تصرف المرتزقة المعادين لأفغانستان .

وفي توضيح لهذه الرواية لتغطية العملية ، فان " الايكونومست " الاسبوعية اللندنية كتبت في مقال افتتاحي في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ما يلي :

" بالتأكيد يجب على الغرب أن يساعد الفدائيين بطريقة غير مباشرة وبأقل قدر من النشر عن ذلك ، وذلك حتى لا يمدوا الدعاية السوفياتية بالوقائع عند التدخل الأجنبي في أفغانستان " .

وقد أسفت المجلة الاسبوعية لأن من أسمتهم بالفدائيين تنقصهم البنادق والذخائر وقالت انهم في أشد الحاجة الى تزويدهم بأسلحة مضادة للدبابات والطائرات .

وهكذا فان الناطق بلسان الدوائر الحاكمة البريطانية ، قد دعا الدول الغربية علانية الى أن توسع من نطاق التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وأن تزيد من ارسال الاسلحة الى العصابات المناهضة للثورة .

ولقد قدم اقتراح في مجلس العموم البريطاني في الصيف الماضي ، بأن على بريطانيا أن تقدم مساعدات عسكرية مباشرة لمن اسمتهم المتمردين .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : آسف لمقاطعة المتحدث . ولكن العشرة دقائق المحددة قد انتهت الآن ، ولذلك فانني أسأله أن يتكرم بانهاء بيانه .

السيد ظريف (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني أتلو الصفحة الأخيرة ، وسوف انتهي من ممارسة حق الرد بقدر ما أستطيع .

حتى " التايمز" اللندنية ذهبت لأبعد من ذلك بأن ذكرت أنواع الاسلحة التي يود المحافظون البريطانيون تزويدهم بها . وهي البنادق الآلية ، والصواريخ ... الخ .

وفيما يتعلق بتورط النظام المصري في الأعمال العدوانية المناهضة لأفغانستان ، أود أن أقول الآتي : فوفقا لما ذكرته وكالة أنباء رويتر في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ قال السيد مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري ان مصر تعتزم تقديم مساعدات عسكرية ومالية لثوار أفغانستان . كما قال السيد كمال حسن علي وزير الدفاع المصري أن مصر انتهت منذ أيام سبقت من الاستعداد لتلقي من أسماهم المتطوعين من أفغانستان .." فتحت المعسكرات للأفغان المناهضين للثورة لكي يحصلوا على التدريب العسكري ".

وفي شباط/فبراير قال المسؤول نفسه ، السيد كمال حسن علي في مؤتمر صحفي أنه توجد معسكرات خاصة في مصر يدرب فيها اللاجئون الأفغان ويرسلون سرا الى أفغانستان .

وقال أحد القادة المعادين للثورة في مقال بمجلة " دير شبيجل" في العدد ٣/١٩٨٠ أن مجموعته تلقت تسهيلات تدريبية في مصر ويود أن يحصل كذلك على مدربين من السادات .

ان سياسة النظام المصري الخائنة للقضية العربية وقضية فلسطين بصفة خاصة معروفة جيدا وبعد أن أدار ظهره للمصالح العربية وبعد أن عقد صفقات فردية مع اسرائيل ومع الامبريالية الامريكية ، فان الرئيس السادات خان الامة العربية وعمل على استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية وجعل من المستحيل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

ولقد انحاز النظام المصري الحالي الى الامبريالية في محاولة لخنق الثورة الأفغانية ، ويقدم جميع المساعدات للمناهضين للثورة والارهابيين والمرتزقة ، ويقوم نظام السادات بتنسيق أنشطته المعادية لأفغانستان مع اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

هذا هو سرد موجز للبلدان التي أوردتها وللأعمال المخربة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتدخل في شؤونها الداخلية . واذا كان قد توفر لوفد بلادي وقت اضافي ، لتمكنت من تزويد الوفود بمعلومات كافية مدعومة بالوثائق عن شكل تورط تلك البلدان في شؤوننا الداخلية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لما كان ممثل آخر قد طلب الكلمة لممارسة حقه في الرد ، فانني أود مرة أخرى أن أذكّر الاعضاء بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ فان الكلمات التي يدلى بها لممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان في حدود عشر دقائق فقط .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : بالنظر الى أهمية هذه المناقشة ومستواها العالي ، فانني أجد نفسي مضطرا لممارسة حق الرد على ممثل نظام كابول .

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ومرة أخرى اليوم واذ يتحدث باسم سلطات كابول ، فان ممثلا لحزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان قد كرر الادعاءات المعروفة ضد بلدي والتي كررت أيضا من قبل الممثل السوفياتي . وبالتحديد ، فان المتحدث باسم كابول وقد قال ان باكستان قد سمحت بأن تستخدم أراضيها ممن يسمون بالمناوئين للثورة في أفغانستان حتى يقوموا بأعمال عدوانية في أفغانستان وأن باكستان كانت تقوم بنقل الاسلحة الامريكية والصينية والاسلحة الأجنبية الاخرى الى المتمردين وأن معسكرات اللاجئين الافغان في الجزء الشمالي من بلدنا تستخدم كمعسكرات تدريب للمتمردين الافغان .

ولتأييد هذه الادعاءات ، فان بيانات المتحدثين باسم كابول تتضمن تفاصيل ملفقة ذكرت بشكل خيالي أسماء عملاء للمخابرات ، ورسميين وحتى دبلوماسيين أجانب . ان الطابع الذي لا يقوم على أساس لهذه الافتراءات ينعكس في التناقضات الداخلية الواردة في البيانات نفسها .

وأولا وقبل كل شيء ، أود أن أشير الى الادعاءات فيما يتعلق باللاجئين الافغان . ان بيان المتحدث باسم كابول يقول أن حفيظ الله أمين قد مارس القمع ضد شعب أفغانستان ،

Digitized by UNOG Library

الذى كان يعتقد بأنه ثورى عظيم من قبل قيادة حزب الشعب الديمقراطي ومؤيديها الدوليين. ولقد ذكر البيان أيضا أن أكثر من مائتي ألف من اللاجئين الأفغان الذين فروا من ديارهم كنتيجة لهذا القمع قد عادوا الى أفغانستان، وأن كثيرين لم يستطيعوا القيام بهذا بسبب عراقيل أثارتها السلطات الباكستانية.

ان عدد الـ" مائتي ألف" الذى ذكره المتحدث باسم كابول ليس عددا صغيرا. واننا لسعداء اذ نسمع أنه لا يعلن عنهم أنهم من رجال العصابات أو مناوئي الثورة، كما قيل من قبل. ان عدد اللاجئين وحده يعطي فكرة عن مدى العنف والقمع اللذين تمت ممارستهما في أفغانستان حتى تمت الاطاحة بنظام حفيظ الله أمين. ويمكن أن يثور سؤال، ما الذى حدث بعد الاطاحة بحفيظ الله أمين ؟ هل وضع ذلك حدا لمأساة أفغانستان ؟ الحقيقة أن ذلك الوضع المأساوى قد ازداد خطورة. ان الاطاحة بحفيظ الله أمين قد تمت عندما دخل أفغانستان حوالي مائة ألف جندى سوفياتي، وهذه حقيقة أنكرها تماما بيان المتحدث باسم كابول. ان النظام الحالي لم تأت به ثورة الشعب في كابول، مثلما ادعى المتحدث باسم كابول، ولكنه فرض من قبل التدخل العسكرى للدولة الاجنبية.

Digitized by UNOG Library

ان عدد اللاجئين الأفغان في باكستان الذى تعدى ٢ر١ مليون لاجئ ليس أمرا افتراضيا ، وهذا الرقم هو العدد الرسمي الذى سجلته السلطات في باكستان . وكذلك المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وان هذا الرقم لا يمثل العدد الكامل للأفغان اللاجئين في باكستان ، اذ أنه لا يأخذ في اعتباره هؤلاء الذين يعيشون مع أهلهم وأقاربهم في مقاطعاتنا الشمالية والذين لم يسجلوا أنفسهم في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ان هؤلاء يمثلون عشر سكان افغانستان ، انهم لم يتركوا ديارهم بلا سبب . ان هذه المأساة قد فرضت عليهم لأنهم لم يقبلوا النظام الأجنبي المفروض عليهم أو السيطرة الأجنبية ، وأصبحوا ضحايا القمع في وطنهم .

أما بالنسبة للزعم بأن معسكرات اللاجئين قد استخدمت لتدريب المناوئين للثورة ، فان كذب هذا الادعاء يمكن تفنيده ، لأن تلك المعسكرات مفتوحة للتفتيش الدولي ، وقد زارها ٦٤ من العاملين في مكتب الأمم المتحدة للاجئين في اسلام أباد و بيشاور وكويتا ، والرسميين من مختلف الوكالات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والعديد من المراسلين الأجانب ، وتلك المعسكرات التي يمكن أن يزورها كل من يود أن يتحقق بنفسه من كذب المزاعم التي استمعنا اليها ، وحتى يشاهد ما يعانيه هؤلاء المواطنون البؤساء الذين يقاسون شظف العيش في المنفى . ان وصفهم بأنهم مجرمون ومناوئون للثورة هو دليل على التجاهل التام للقيم الانسانية من قبل هؤلاء الذين كانوا سببا ومسؤولين عن نفيهم .

ان هذه الحجة التي تنطوى على الكذب والقائلة بأن ١٠٠٠٠٠ جندى سوفياتي مسلحين بعتاد حديث انما دعوا لمواجهة ما يسمى "عدوان من حفنة من العصاة من أرض باكستان "

ان التهم بأن الطرق الباكستانية ، والمطارات الباكستانية ، تستخدم لمد المجاهدين بالسلاح ، لا أساس لها من الصحة ، وان حكومة باكستان قد أكدت عزمها مرارا بألا تصبح أراضيها نقطة مرور الأسلحة الى المجاهدين . والحقيقة أن نضال المجاهدين الأفغان هو محلي تماما ، والحقيقة أن الأفغان المجاهدين مستمرون في مقاومتهم بأسلحة بدائية كانوا يملكونها دائما ، والتي لا يحتاجون الى تدريب عليها . أما الأسلحة المتقدمة التي في أيديهم ، فانها هي الأسلحة التي حصلوا عليها من آلاف الجنود النظاميين الأفغان الذين انضموا الى صفوف المقاتلين من أجل الحرية وتركوا الجيش

Digitized by UNOG Library

الأفغاني الذى انكمش الى أقل من ٤٠ في المائة من قوته السابقة . ان العديد من الجنود النظاميين الأفغان هم الآن جزء من المقاومة ، وقد حصلوا على تدريب ممتاز من قبل في الجيش على يد الاتحاد السوفياتي ذاته .

ان المتحدث باسم نظام كابول قد اتهم باكستان بقيامها بانتهاكات عسكرية لأراضي افغانستان . ولكن الحقيقة هي على العكس تماما . وان حكومة باكستان تحتفظ بسياسة ضبط النفس ، واقتصرت على أن تحيط الأمين العام للأمم المتحدة علما بخطاب موجه مني في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الانتهاكات الخطيرة للمجال الجوى لباكستان وأرضها ، من قبل مدفعية طائرات الهليوكوبتر الافغانية .

وأخيرا ، فانني أود أن أقول ، ان الادعاءات التي استمعنا اليها لا يمكن أن تخفي حقيقة مأساة افغانستان التي فرضت عليه بالتدخل العسكرى الأجنبي ، وهذا التدخل قد واجه مقاومة قوية باسلة من شعب افغانستان الباسل ، وقد كانت موضع ادانة عالمية من قبل المواطنين الافغان خارج وطنهم المعذّب .

ان الحقيقة الموضوعية للأحداث ، في افغانستان قد أكدتها مقاومة شعب افغانستان ومقاومة مواطنيه في الخارج والأغلبية العظمى الممثلة في هذا المحفل العالمي .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : غدا صباحا سوف تختتم الجمعية مناقشتها لهذا البند ، وتشرع في عملية التصويت على مشروع القرار A/35/L.12 . وفي فترة بعد الظهر سوف نبدأ دراسة البند ١٢٣ من جدول الأعمال بعنوان "بدء المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية" .

انني أود أن أذكّر الأعضاء أن قائمة المتحدثين مفتوحة ، وأن المندوبين الذين يودّون الادلاء ببيانات يجب أن يبينوا رغبتهم للأمانة . وفي نية الرئاسة اقفال قائمة المتحدثين عند الساعة ٦ مساء الغد الخميس ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥

Digitized by UNOG Library